



PROVISIONAL

A/37/PV.22

12 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

: الرئيس

(هايتي)

السيد سينيلاس

: نيم

(نائب الرئيس)

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

الشيخ أحمد بن سيف الثاني ( قطر )

السيد جدل - جيورجيس ( اثيوبيا )

السيد د وغرسورن ( منغوليا )

السيد شيرر ( جامايكا )

السيد وصي الدين ( بنغلاديش )

السيد مولابو ( ليسوتو )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر .

82-63127/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

الشيخ أحمد بن سيف الثاني (قطر) : سيدى الرئيس، يسعدني باسم دولة قطر أن أتقدم اليكم

بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية . كما أعبر عن تقديري المقرون بالشكر لسلفكم الكريم ، سمادة السيد عصمت كثاني ، الذى ترأس الدورة السابقة وأدارها بكفاءة وموضوعية نالت الاعجاب والاحترام .

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أقدم خالص التبراني للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بييرز دى كوبيار متمنيا له باسم بلدى كامل التوفيق في كل الجهود والمساعي التي يبذلها في سبيل زيادة فعالية منظماتنا ، خدمة للمجتمع الدولي ، شاكرا لسلفه الكريم الدكتور كورت فالدهايم جهوده المشكورة التي بذلها بجد واخلاص ليلية رئاسته لهذه المنظمة .

ان الأوضاع السياسية المتردية التي نعيشها في كافة أنحاء عالمنا لهي مؤشر خطير على عجز منظماتنا عن المساهمة في السلام العالمي . فهل حقيقة أن منظماتنا رغم كل ما بذلته من جهود كبيرة مشكورة لم تستاع التوصل الى حلول للمشاكل المعروضة عليها ولم تستاع الوصول بعالمنا الى السلام الذى ينشده ؟ لا أعتقد أننا وجدنا نالح هذا التساؤل . ان تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يحذر من ظهور بوادر هذه النهاية في صراحة وموضوعية تستحقان التقدير . ولا شك أن الأمين العام قد أصاب صلب الحقيقة ووضع أصبعه على مكن الداء عند ما أكد أنه نتيجة لتنكر بعض الدول لأحكام ومبادئ الميثاق أصبح بشكل ملحوظ عاجزا عن اتخاذ اجراء حاسم لحل النزاعات الدولية . وما يحق هذا الاحساس بالعجز ، أن قرارات المجلس ومن بينها قرارات تتخذ بالاجماع يقابلها بالتحدي والتجاهل من يطكون القوة ، سواء كانت هذه القوة ذاتية أم مستمدة من التأييد المبالغ لدولة عظمى . ولكن هذه الظاهرة لم تأت من فراغ ، فمن المؤكد أنها نتيجة لبيعية لممارسات سياسية معينة أخذت تشق طريقها مؤخرا على مسرح الأحداث الدولية لحل النزاعات والمشاكل على أساس مبادرات فردية ، بمنأى عن فعالية الأمم المتحدة ، التي هي الجهاز الدولي الوحيد المؤهل لحل هذه النزاعات بالرق السلمية . ويتزايد هذه الممارسات والمبادرات

( الشيخ أحمد بن سيف  
الثاني ، قطري )

الفردية ، كان من الطبيعي أن تتخلص فعالية دور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين ، ومصداقية المنظمة الدولية نفسها . ولعل القضية الفلسطينية هي خير تجسيد حقيقي لما عنيناه آنفا ، حيث أن مشات القرارات قد أتخذت بشأنها ، ولكن اسرائيل بتعنتها وجبروتها كانت دائما الراضة لكافة هذه القرارات ، بل وتقوم يوميا بتجاهلها ، ولعن العالم أجمع في أنبل شاعره الانسانية ، مدعومة من قبل دول لا تبخل عليها بالمال والسلاح ، والموقف السياسي المنفرد والمعارض لكل الآراء المحبة للخير والسلام ، والساعية الى فرض عقوبات على المعتدى تحفظ للمعتدى عليه حقوقه الانسانية وكرامته الذاتية .

ان اسرائيل ظاهرة غير طبيعية في مجتمعنا الدولي ، فهي قامت على القهر والعدوان ، وقتلت وشردت الالاف من العرب الفلسطينيين في سبيل أن تعيش هي ، وهذه سياستها المستمرة وعقيدتها الدائمة ، القتل ثم القتل ثم القتل ، ولعل أقرب مثال على همجيتها وعنصريتها المذابح الأخيرة التي ارتكبتها في لبنان ، في مخيمي صبرا وشاتيلا ، وراح ضحيتها آلاف الابرياء من النساء والأطفال الذين كانوا يعيشون آمنين في مخيمات الغربة والتشريد التي الجأتهم هي اليها منذ عام ١٩٤٧ . لم يكفهم تشريدنا لهم ، ولم يكفهم أنهم يعيشون وسط خيام وشبه بيوت من صفيح تحت ظروف انسانية شديدة القسوة ، لم يكفهم كل ذلك ، بل لم تتخل عن مبدئها الذي قامت عليه ومارسته في القرى الفلسطينية سابقا ، في دير ياسين وكفر قاسم وغيرها ، من الابادة الجماعية لهذا الشعب ، لأنها تعرف أنه أينما وجد هذا الشعب فان حقه في وطنه والعودة اليه سيظل قائما .

ان اجتياح اسرائيل لبيروت الغربية واقتحامها للأحياء المدنية بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية منها بضمان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن لا تتدخل اسرائيل ولا تتعرض للمدنيين هناك ، لدليل قاطع على الممارسات الاسرائيلية الشائنة التي لا تحفظ عهدا ولا تعترف بقيمة ولا تحافظ على موثيق . واننا في هذا المجال لنؤكد للعالم أجمع أنه لا يجب أن يكون لبنان الشقيق ووحدة أراضيها وأمن شعبه مجال نقاش واجتهادات وأن الأمر يستلزم منا جميعا كمجتمع دولي اتخاذ الاجراءات اللازمة الفعالة لاجبار اسرائيل على الانصياع لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ( ١٩٨٢ ) و ٥٠٩ ( ١٩٨٢ ) المتعلقين بالانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي اللبنانية .

ان وفد بلادى ، يحمل المجتمع الدولي ، مثلا في منظماتنا ، ووزر ابقاء اسرائيل في هذه المنظمة الدولية ، وبطالب بتعليق عضويتها واتخاذ اجراءات صارمة ضدها تلزمها بتطبيق ما صدر عن هذه المنظمة من قرارات ، وعلى رأسها الانسحاب الكامل غير المشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من العودة الى دياره واقامة كيانه القومي المستقل .

ان أساس ما يسمى بقضية الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية ، وما لم يصل المجتمع الدولي لحل عادل لهذه القضية فان الأوضاع هناك ستظل دائمة الاضطراب ومعرضة باستمرار للاشتعال في أية لحظة ولقد طرح العرب مجتمعين حلا من جملة مبادئ شاملة توصلوا اليها في مؤتمر القمة الثاني عشر الذى عقد في مدينة فاس عام ١٩٨٢ ، واعتبروه أساسا مقبولا لحل القضية الفلسطينية حلا سلميا دائما ، انطلاقا من المبادئ والأسس التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة . ان هذه المبادئ المطروحة على المجتمع الدولي لهي فرصة طيبة للوصول الى حل سلمي لهذه القضية .

على أن هناك قضايا أخرى تشكل مناطق توتر مستمر من ضمنها أمن الخليج العربي والحرب العراقية الإيرانية .

ان دولة قطر تؤمن ايمانا راسخا بأن أمن الخليج هو مهمة دول هذه المنطقة ، وانها ستكون مهمة سهلة ميسورة عندما تمتد عنها الدول الكبرى ولا تحاول التدخل في شؤونها . أما فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية فانها تشكل هاجسا مقلقا لكافة دول المنطقة وللعالم بأسره نظرا لقساوة هذه الحرب وطول أمدها ، ثم كونها تدور في موقع استراتيجي مهم لكافة دول العالم .

(الشيخ أحمد بن سيف  
الثاني ، قطر)

ولقد أيدت بلادى واستبشرت خيرا بالعبادة العراقية التي تم بموجبها سحب القوات العراقية الى الحدود الدولية واستعداد العراق الدائم للتفاوض حول وقف الحرب . ونأمل مخلصين أن تستجيب الحكومة الإيرانية لهذه العبادة الطيبة سعيا وراء حقن دماء المسلمين ليتفرغ الشعبان الشقيقان لاعادة البناء ، وتعمير ما دمرته هذه الحرب القاسية .

ان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتوافق مع ميثاقى الأمم المتحدة والجامعة العربية الذى قام بإرادة ست دول خليجية رأيت في قيامه ضرورة قصوى لتحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، لدليل أكيد على رغبة هذه الدول الست في السعي في سبيل سلام هذه المنطقة ورفاهيتها . واننا لنعد بأن دول هذا المجلس ستبذل من خلاله كل الجهد الممكن في سبيل الحفاظ على أمن هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم وسلامها .

ان بلادى تنظر بعين القلق للوضع القائم في أفغانستان باعتبارها بلدا اسلاميا تربطنا به علاقتنا الأخوة والدين ، ثم باعتبارها احدى مراكز التوتر في منطقتنا . واننا لنرجو مخلصين بأن يستجيب الاتحاد السوفياتي للنداءات الدولية وأن يتم سحب كافة قواته من الأراضي الأفغانية ليعود أهلها المهجرون اليها ، وأن تترك لهم حرية اختيار نظامهم السياسي وتقرير مصيرهم بأنفسهم .

لقد كان أملنا كبيرا في أن يتم عقد المؤتمر الدولى لبحث موضوع اعتبار المحيط الهندى منطقة سلام ، حيث أن ذلك مطلب من مطالبنا المتكررة . واننا نرجو أن يتم ذلك في أقرب وأسرع وقت اسهاما في سلام العالم واستقراره .

ان الوضع في القارة الافريقية يكاد يكون احدى همومنا الذاتية . واننا لنأمل مخلصين أن يتم التوصل الى الحلول المناسبة لما يجرى في مناطق التوتر فيها ، واننا لنؤكد تأييدنا وتضامنا مع الكفاح العادل لشعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ، وكذلك للكفاح الذى تخوضه الأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا ضد سياستي الفصل العنصرى والتمييز العنصرى اللتين تمارسهما الأقلية البيضاء الحاكمة هناك ، ونهيب بكل الدول المحبة للسلام ممارسة كافة الضغوط على حكومة جنوب افريقيا لحملها على التجاوب مع الساعى الدولية الحميدة المبذولة لتحقيق تسوية شاملة عادلة للوضع هناك ، وابطال كافة المحاولات والطرق الطوية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا لعاقة الوصول لتسوية سلمية .

(الشيخ أحمد بن سيف  
الثاني ، قطر)

لقد أصيب العالم كله بخيبة أمل مريرة عند ما فشلت الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، حيث أن ذلك دليل أكيد على رغبة الأطراف معينة في استمرار تطوير أسلحة الدمار ، ووضع العالم كله تحت مظلة الخوف والقلق المستمرين نتيجة هذا الوضع ، والذي كان الأجدر والأحق به أن يتوجه نحو الاطمئنان والعيش بسلام ، وأن تصرف هذه النفقات الهائلة على تطوير أساليب معيشة الانسان في كل بقاع الأرض .

لقد أصبح واضحاً للمجتمع الدولي أن ارساء نظام اقتصادي جديد هو أمر لا غنى عنه لتخطي الأزمات والمشاكل التي سوف تلوأ في المستقبل . اذا ما استمرت العلاقات الاقتصادية الدولية بوضعها الراهن .

ان اقتصاد كل دولة في عالمنا اليوم يتأثر ويؤثر في اقتصادات الدول الأخرى بدرجات متفاوتة . وهذه الحقيقة تقودنا الى الاقتناع التام بأننا كلما أسرعنا في تحديد سلبيات وإيجابيات هذه الآثار كلما تفادينا تفاقم النتائج السلبية واستطعنا رسم السياسات القومية ، آخذين في الاعتبار ما يمكن أن ينتج عنها من تأثير في الاقتصاد الدولي .

ان استقرار الاقتصاد العالمي هو الهدف الذي نسعى اليه باعتباره المركز الذي يمكن الاستناد عليه لتحقيق التقدم الاقتصادي الدولي . وفي تقديرنا أنه ينبغي دعم الجهود التي تبذل حالياً في مختلف المنظمات والهيئات الدولية الرامية لتحقيق هذا الهدف . ان تهديد الاستقرار الاقتصادي يعد أمراً يهدد الأمن والسلام العالمي . ان البلدان النامية لا تستطيع التغلب على مشكلتي الفقر والغذاء ومشاكلها الاقتصادية الأخرى دون مساعدة محسوسة من المجتمع الدولي ، تكون موجهة في الأساس نحو أحداث تغييرات هيكلية في اقتصاد هذه البلدان يمكنها من دفع مسيرة التنمية فيها بالقدر الذي يحقق طموحها في تحقيق نسبة ملائمة من النمو الاقتصادي .

ان دولة قطر تود أن تؤكد في هذا المحفل الدولي قناعتها بأن المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية ، بصفة عامة ، انما يقع عبء مواجهتها وإيجاد الحلول لها في المقام الأول على حكومات وأبنساء تلك الدول . ولكن كما ندرك جميعاً ، فان طبيعة هذه المشاكل تتطلب ، بالإضافة لجهود البلدان النامية ، تضافر جهود المجتمع الدولي ككل فيما يتعلق بمشاكل الديون وتدفق المساعدات المالية والفنية وارساء قواعد وأنظمة حديثة .

(الشيخ أحمد بن سيف  
الثاني ، قطري)

اننا ننظر الى حوار عالمي مخلص بناً تساهم فيه كافة دول العالم للنظر في حل المشاكل الاقتصادية الدولية والراهنة ، من كساد عالمي وعدم استقرار في أسواق النقد وتدهور في معدلات التبادل التجاري وتساعد المديون في البلدان النامية ، إضافة الى الاختلالات المزمنة في موازين مدفوعات الدول الأقل نمواً . ان دولة قطر من خلال انتمائها لهذه المنظمة المحترمة لتتعهد بأنها ستبذل متعاونة مع بقية الدول الأعضاء كل ما يمكنها من جهد وبكل ما تستطيع من حفاقة في سبيل الحفاظ على مبادئ هذه المنظمة السامية وتعمل على تحقيق لموماتها في سبيل عزة الانسان في كل مكان وأمنه واستقراره .

السيد جدل - جيورجيس (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

البداية ، يود وفدي تهنئتكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم هو اعتراف بخبرتكم الغنية ، وصفاتكم الشخصية ، وحنكتكم السياسية . وهو أيضا اشادة مناسبة ببلادكم ، جمهورية هنغاريا الشعبية ، البلد الذي تتمتع اثيوبيا معه بعلاقات صداقة وتعاون وطيدة ، وهو اعتراف أيضا بمساهمتم الفاتحة التي اسمهتم بها في تحقيق السلام والتفاهم الدولي .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم ، السيد كتاني ، للمهارة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والثلاثين .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن تقدير وفد بلادى لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، لما يبديه من كفاءة في خدمة قضية السلم والتقدم .

لقد مضى سبعة وثلاثون عاما منذ انشاء منظمنا العالمية وما زالت جد قاصرة عن مواجهة التحدي المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وكنتيجة لتفاقم النزاعات القائمة ، وخلق بؤر جديدة للتوتر ، والأزمات الاقتصادية الشاملة الحادة ، والخطر المتزايد المستمر لحدوث محرقة نووية ، فان العالم مهدد بالابادة الشاملة .

ومن المؤسف أن بارقة الأمل التي لاحت بمولد الأمم المتحدة التي انشئت لتقواء النزاعات ، ولتعزيز السلم والأمن الدوليين آخذة في التضاؤل . وعلى العكس من الالتزامات التي أخذتها الدول الأعضاء على نفسها عند التزامها ، بمبادئ ميثاق منظمنا ، وعلى الرغم من التشدد بأهدافها السامية ، فان انتهاك مبادئها الاساسية قد أصبح عادة مزمنة بدلا من أن يكون مجرد هفوة في مناسبات متباعدة .

واليوم ، تشن الحروب العدوانية بشكل صريح ، ويجرى اذكاء التوتر الذي كان في طريقه للتلاشي واثارة منازعات جديدة . ويستمر انتهاك القانون الدولي بحصانة من قبل الدوائر الامبريالية المعروفة جيدا ، التي تصب اهتمامها على الاستغلال وأحلام التوسع التي يقوم ، بالتصدي لها المد القوي للتححرر الوطني والتحرر الاجتماعي .



وان النتيجة المحبطة للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، هي انعكاس لخطورة الموقف الدولي السائد . وان عدم استعداد بعض الدول الأعضاء للانضمام الى اتفاقية قانون البحار ، الذي تم التوصل اليها بعد أكثر من ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة ، يمكن أن يلحق ضررا بالغاً بواحد من الجهود الرئيسية التي بذلتها الأمم المتحدة . ان غياب الإرادة السياسية من جانب الدول المتقدمة للسماح ببدء المفاوضات الشاملة بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتصعيد التوتر الكامل على مستوى شامل ، هما اتجاهان يبعثان على القلق .

وقبل ثلاث وعشرين سنة ، أصدرت الأمم المتحدة اعلانها التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . ومن خلال هذا الاعلان ، فان العديد من البلدان قد حصلت على استقلالها ، وانضمت الى مجموعة الدول الحرة . ومع هذا مازالت تجرى ممارسة الاستعمار والعنصرية بأشكالهما في الجنوب الافريقي .

ان النظام العنصري في بريتوريا ، بما يحظى به من دعم سياسي واقتصادي وعسكري من جانب حلفائه الامبرياليين ، لا يواصل فحسب اخضاع الغالبية السوداء في جنوب افريقيا بل يواصل أيضا تعزيز احتلاله الاستعماري لاقليم ناميبيا الدولي . ان القهر ، والسجن ، والتعذيب ، واهدار الكرامة البشرية ، تمثل المصير اليومي للجماهير في جنوب افريقيا وناميبيا التي تحرم بقسوة من حقوق الانسان الأساسية والحريات الجوهرية . وبالإضافة الى ذلك ، فان نظام الفصل العنصري ، كعميل من عملاء الامبريالية ، عاكف على زرع بذور الارهاب وزعزعة الاستقرار في كامل منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية . ولقد أصبحت دول المواجهة أهدافا رئيسية لاعمال العدوان غير المبررة التي تقوم بها بريتوريا العنصرية .

وبالنسبة لنا كأفارقة ، وبالنسبة لجميع الشعوب المحبة للسلام والحرية ، في كافة أرجاء العالم ، فان التأخير في حصول ناميبيا على استقلالها ، ومحاولة ادامة سيادة الفصل العنصري في جنوب افريقيا هما أمران يبعثان على بالغ السخط . وان المجتمع الدولي مدرك تمام الادراك أن نظام بريتوريا الارهابي ، بالتواطؤ ، مع حلفائه الامبرياليين ، يبذل قصارى جهده في محاولته لابقاء ناميبيا في براثنه الفاشية . ويجري اعاقبة عملية استقلال

ناميبيا بسبب تعنت قرارات بريتوريا وروض مجموعة الاتصال الغربية لأساليبها التسوية . والى أن تنال ناميبيا الاستقلال الحقيقي ، وتتم ازالة صرح الفصل العنصرى - وهمما هد فان نلتزم بهما جميعا - على ما يبدو - سيظل السلم الدائم في افريقيا ، وفي العالم بوجه عام بعيد المنال .

ونحن على ذلك لا يمكننا أن نسمح لأساليب العرقلة والتسوية التي تنتهجها بريتوريا ، أن تؤخر أو تنتقص استقلال ناميبيا المحتم ، وفي هذا الصدد ، تطالب اثيوبيا مرة أخرى بالتنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ونحن نرفض أية استراتيجية تستهدف ادخال مسائل ليس لها علاقة بهذا الموضوع ، ولا تقع ، بصورة قاطعة ، ضمن الولاية السيادية للدول المستقلة . ونحن ندين بشدة الموضوع الملق لما يسمى بالوجود الكوبي في أنغولا كإنتهاك صارخ و صفيق للحقوق السيادية لجمهورية أنغولا الشعبية . وبينما نؤيد كافة المبادرات المجدية التي يتم الاضطلاع بها في إطار خطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا ، فان اثيوبيا ترى بأنه في حال غياب الارادة السياسية لفرض العقوبات الالزامية فان القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) سيظل حبرا على ورق . وفي ظل الظروف الراهنة ، ترى اثيوبيا لزاما عليها أن تواصل تقديمها للدعم السياسي والمعوننة المادية ، في نطاق امكانياتها المتواضعة ، من أجل تعزيز النضال المسلح الشرعي الذي تتوده ببسالة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب النامبي . وبالإضافة الى ذلك ، تتعهد اثيوبيا بتقديم تأييدها المستمر لشعب جنوب افريقيا المقهور في نضاله من أجل بناء المجتمع الديمقراطي على أساس المساواة بين الأجناس ، وحكم الأغلبية .

وبالإضافة الى ذلك ، فان اثيوبيا تؤيد وتؤكد تضامنها مع شعوب وحكومات دول  
المواجهة في الجنوب الافريقي التي كتب عليها أن تظل يقظة دافعا عن الاستقلال والكرامة  
الانسانية في مواجهة حرب غير معلنة يشنها نظام بريتوريا الفاشي .

ان بريتوريا بعد أن فشلت في استراتيجيتها الرامية الى الحفاظ على نظامها  
العنصرى والاستعمارى حول حدودها تحاول الآن اقامة حزام من عدم الاستقرار في افريقيا  
كسلاح جديد تدافع به عن نظام الفصل العنصرى البغيض . وليست أنغولا وحدها هي التي  
تتعرض اليوم للقوات العنصرية والاستعمارية ولكن زمبابوى وليسوتو وموزامبيق ، كذلك سيشيل ،  
وهي دولة ليس لها حدود مشتركة مع جنوب افريقيا ، كلها واقعة بشكل دائم تحت تهديد  
أعمال القرصنة والتخريب التي تأتيها من جنوب افريقيا ، بل ان القرصنة المسلحين والمرترقة  
الذين ينظمهم ويدربهم نظام جنوب افريقيا الفاشي بالتواطؤ مع الامبريالية العالمية يقومون  
في هذه اللحظة بتنفيذ أعمال الارهاب والقتل والنهب في جمهورية موزامبيق الشعبية . وفي  
مواجهة هذه التطورات يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الى موزامبيق مساعدات بلوماسية  
ومادية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لتمكين هذا البلد الشقيق من تعزيز قدراته  
الدفاعية لكي يضمن الاحترام لسيادته وسلامته الإقليمية وفي هذا الصدد يسعدني كثيرا أن  
أشيد بالانتصارات التي احرزتها حكومة وشعب سيشيل على القوى العنصرية والامبريالية .

ان بلادى اذ تحيط بها سلسلة من القواعد العسكرية والقوات الدخيلة تتعرض لخطر  
دائم . فقوى الرجعية والتخريب والقرصنة المسلحة والارهاب ، التي تمولها وتسليحها  
الامبريالية الدولية وعملاؤها ، تعمل في تنسيق دائم على تدبير وحدة بلادى وسيادتها  
وسلامتها الإقليمية .

ان النظام الاستبدادى في مقديشيو الذى تهزه الأزمات والاضطرابات الداخلية ،  
أخذ يدعي منذ أوائل تموز/يوليه ١٩٨٢ بأن بلاده تتعرض للغزو من اثيوبيا . وفيما يتعلق  
بهذه الاتهامات المغرضة ، التي لا تقوم على أساس ، ينبغى للمجتمع الدولي أن يأخذ  
عددا من الحقائق في الاعتبار .

أولا ، ان اثيوبيا ليست لها أى ادعاءات في أى جزء من أراضي الصومال ، بل على العكس فان الصومال هي التي تقوم بشكل منتظم بانتهاك ما تقضي به صكوك الأمم المتحدة التي أعلنت ميلاد الصومال دولة مستقلة على خريطة افريقيا في عام ١٩٦٠ ، وهي التي تسيطر عليها الأحلام التوسعية على حساب جاراتها . لقد قامت خلال العقدين الماضيين ، وبشكل متكرر ، خرقا للمبادئ الأساسية للميثاق ولقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بسلسلة من الاعتداءات الفاضحة على جاراتها ، وخصوصا على بلادى بهدف تحقيق الأطماع الاقليمية .

ثانيا ، ان المجتمع الدولي ، بما فيه الدول التي تذر فدموع التماسيح على الغزو المزعوم للصومال من قبل اثيوبيا يمكن بالتأكيد أن تشهد بأن الصومال هي التي قامت باعتداء كبير ، دون استفزاز ، ضد بلادى في تموز/يوليه ١٩٧٧ . ففي الوقت الذي كانت فيه اثيوبيا ، وسط ثورة شاملة ، ظن نظام مقديشيو ، متواطئا مع حلفائه الامبرياليين والرجعيين ، ان الفرصة مناسبة لتوجيه ضربة لبلادى بهدف تحقيق الأطماع التوسعية للصومال وزعزعة استقرار الثورة الاثيوبية . وفي هذا الصدد ، فانه حتى حين قام الجيش الغازى بالاختراق الى مسافة ٧٠ كيلومتر لم تقم القوات المسلحة الاثيوبية التي اجتثت الجيش الغازى في بداية السنة التالية باكتساح العدو ومطارته الى شواطئ المحيط الهندى رغم قدرتها وحققها الاخلاقي في ذلك ، وانما توقفت كما يعرف الجميع عند الحدود الدولية بين البلدين . وهذا واقع لا يمكن انكاره . كما أن سياسة اثيوبيا في حسن الجوار والتعاون المفيد المتبادل مع جاراتها : جيبوتي والسودان وكينيا واضحة للعيان .

ان الهدف القومي لثورتنا أعلنه في مناسبات كثيرة ، واذا كانت اثيوبيا قد أعلنت الحرب فهي الحرب على أعداء الانسانية : على الجوع والمرض والجهل . ان ثورتنا ملتزمة التزاما ثابتا بالتقدم المادى والروحي لشعب اثيوبيا . وتقوم سياستنا الخارجية على مبادئ السلم والتقدم وحسن الجوار . ومن أجل الوصول الى هذه الأهداف فاننا مضطرون لتوجيه كل طاقاتنا ومواردنا تجاه البناء الوطني ، وليس في نيتنا أن نقوم بغزو الصومال . ومن الواضح أن اسطورة الغزو الاثيوبي قد اختلقتها مقديشيو

وسادتها من الامبرياليين والرجعيين كحجة مناسبة لتسليح الصومال كي تسعى لتحقيق  
أطماعها الاقليمية على حساب جاراتها ولتعزيز القواعد العسكرية الامبريالية في الصومال  
وقواتها المعدة للتدخل .

أما الحقيقة فهي ان الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال وحركة التحرير الصومالية  
والميجرتين وايساق ودولباهنتي وهابيراو وغيرها من القوميات المضطهدة في الصومال قد  
لجأت الى الكفاح المسلح من أجل التخلص من طغيان الفئة الحاكمة التي تقوم على قبليّة  
ميريهان . ولقد أعلنت الحركات الشعبية التي أشرت اليها مرارا وتكرارا وبشكل صريح أمام  
العالم ، انها تتحمل المسؤولية الكاملة عن الحرب الأهلية التي تشتعل في الصومال . ومن ثم  
فان أي افتراءات من جانب نظام مقديشيو والمتعاونين معه لن تخفي حقائق الموقف .  
ومن الواضح أن الامبريالية الدولية وعملاءها في المنطقة وخاصة أعمدة النظام الاقطاعي  
المتهاك التي لم تستطع حتى أن تتحد لمواجهة الابداء الجماعية ومساعدة الاطفال  
الفلستينيين الذين يسقطون عند عباتهما تقوم دون خجل بترديد ادعاءات الصومال .  
هذه الحكومات قامت للأسف بالاعراب في بياناتها السياسية ، في المناقشة العامة  
للدورة الحالية ، وفي غيرها من المحافل ، عن التلق ازاء ما أسمته بالصراع بين بلدان القرن  
الافريقي . ان الاهتمام بالحالة الفعلية للعلاقات بين جارتين هو أمر يختلف كل الاختلاف  
عن الأسس ازاء اضطرابات داخلية في بلد معين ، وهي اضطرابات ناشئة عن حكم قمعي .  
ولذلك فان حكومتي تؤكد من جديد رفضها الحاسم والقاطع للادعاءات التي لا تقوم على  
أساس ، والموجهة ضد اثيوبيا . وتناشد مرة أخرى تلك الحكومات التي أعربت عن قلق في  
غير موضعه ، أن تنظر الى الامور نظرة واقعية ، على اعتبار أنه كفاح داخلي بين النظام في  
مقديشيو وقوى التحرر التي تعارضه .

وفي هذا الاطار ، يجب أن يؤكد هنا أن بعض هذه الحكومات التي تعرب الآن عن  
انزعاج لا مبرر له كانت تقوم بتسليح أو تمويل المعتدي عام ١٩٧٧ ، حينما كانت اثيوبيا ضحية  
للعدوان الصومالي . ولذلك فان موقفها الآن مكشوف ومغرض .

ودعوني أؤكد مرة أخرى أن السلم سوف يسود القرن الأفريقي فقط عندما تتنازل الصومال عن ادعاءاتها الإقليمية على جيرانها . ولذلك يستطيع اصحاب الفضل على نظام مقديشيو ان يتقدموا باسهم ايجابي لاستعادة السلم والاستقرار في المنطقة اذا ما التزموا بالعباءة الرئيسية للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز ومقرراتها بما في ذلك المقررات الصادرة عن مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية . اما امداد هذا النظام بالأسلحة والأموال للدخول في حزم غير حقيقي ومغامرات تدميرية ، فانه يشير التوتر والنزاع في القرن الأفريقي .

كانت جهود افريقيا الرامية الى تحقيق وحدة قارية ، هدفا للفساد والتهجم من جانب أعدائها . ورغم العقبات العديدة التي أثارها اعداء الوحدة أمامها على مدى السنوات التسعة عشرة الماضية ، لاتزال الوحدة الأفريقية قوة ينبغي ان يحسب حسابها .

لقد أحرزت منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت بهدف ضمان الحرية والسلام والتنمية الاقتصادية لقارتنا خلال السنوات التسعة عشرة الأخيرة منجزات ملحوظة . ولا يمكن الا لجاحديها فقط أن يجروا على انكار اسهاماتها البارزة في عملية تصفية الاستعمار . ورغم ذلك ، فان القوى الامبريالية ، التي أثبت نجاح المنظمة انه يعرقل مصالحها ، بذلت كل الجهود من خلال مخططاتها الشريرة لزرع بسذور الشقاق داخل صفوف اعضائها .

وتتبع قوة افريقيا من وحدتها . وحتى مع الضغط الذي يمارسه اعداؤها الاستعماريون العنصريون ، فان افريقيا مصممة ، ليس فقط على السعي من أجل تنميتها الذاتية ، ولكن ايضا على الاسهام في السلم والأمن في بقية العالم . ولذلك ، فنحن مقتنعون بأن منظمة الوحدة الأفريقية سوف تبقى قوية وقابلة للنمو لتمكين افريقيا من الحديث بصوت واحد ، ولتوجه ، بفعالية ، المصير المشترك لأبناء قارتنا العظيمة وبناتها .

لا يزال السلم في الشرق الأوسط مراوفا رغم الجهود الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة . وسوف تفضي اعادة الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ الى أصحابها الشرعيين ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في دولة مستقلة في فلسطين ، واحترام سيادة جميع بلدان المنطقة وأمنها ، الى تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة .

لقد أدى غزو إسرائيل الأخير للبنان ، وما أسفر عنه من خسارة في الأرواح ، وتدمير الممتلكات ، إلى اضطراب المنطقة بأسرها . إن المذبحة التي تلت ذلك للأبرياء في بيروت الغربية ، بعد انسحاب المقاتلين الفلسطينيين بضمان سلامة أسرهم وكذلك المدنيين الآخرين ، قد صدمت المجتمع الدولي وأثارت غضبه . وتدين اثيوبيا بقوة حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني وتؤيد الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي في المذبحة التي وقعت في بيروت الغربية . ولا تستطيع إسرائيل وحليفها الاستعماري بأي حال الهرب من مسؤولية هذه العملية المخجلة غير الانسانية .

وتتطلب حتميات السلم في الشرق الأوسط أن تنسحب إسرائيل من جميع أراضي لبنان ، وأن تعترف بشكل لا لبس فيه بحق الشعب الفلسطيني في وطن قومي خاص به .

وتكرر اثيوبيا دعمها الكامل لممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

وتستنكر حكومتي بشدة التدخل الاستعماري المتغطرس في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى . ونؤكد مجددا على تضامن اثيوبيا مع ثورة نيكاراغوا ، ومع المحاربين البواسل في أمريكا الوسطى ، الذين يناضلون ضد الاستعمار لتأكيد حقهم غير القابل للتصرف في تحديد مصيرهم .

إننا نجد أن آسيا ، وفييت نام ، وكمبوتشيا ، وأفغانستان ، تصبح أهدافا للاستفزاز الاستعماري وحملات الافتراء . وتعتقد حكومتي أن المشاكل الشائكة في جنوب شرقي آسيا ، وجنوب غربي آسيا ، لابد من حلها بواسطة الشعوب المعنية ودون أي تدخل خارجي . وتؤيد حكومتي أيضا جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم ، وإعادة التوحيد السلمي لشطري كوريا .

وفيما يتعلق بقبرص ، تدعم اثيوبيا بقوة جميع الجهود الايجابية التي تستهدف التعجيل بوضع حد لجميع العوامل التي تؤدي إلى عدم الوثام وزعزعة الاستقرار . ويصر وفد بلادى على احترام الاستقلال ، والوحدة ، وسلامة الأراضي ، والوضع غير المنحاز لقبرص .

لقد أحيا ، مرة أخرى ، عكس مسار الانفراج ، والتعجيل بسرعة سباق التسلح ، وهما يقترنان

بالاستحواذ على القواعد العسكرية والسلوك الاستفزازي من بعض الدول ، مرحلة خطيرة للحرب الباردة . وفي مواجهة الموقف الدولي المتردي ، وانتاج وتخزين ووزع أسلحة التدمير الشامل ، نجد أن السلم اليوم قد أصبح ذا أهمية كبرى ، ليس فقط للحكومات بل للشعوب في كل مكان ، كما اتضح ذلك من خلال الاحتجاجات العامة المتزايدة في أرجاء العالم .

وفي ضوء التهديد المتزايد بالحرب النووية الشاملة ، فاننا مقتنعون بأن التدابير المحددة الملحة لا بد من اتخاذها لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، خاصة سباق التسلح النووي ، الذي يتم تحقيق الهدف النهائي ، ألا وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وتدفعنا المفاوضات الجارية بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية الى عدم فقد الأمل ، رغم أوجه الاخفاق التي واجهناها ، في محاولاتنا المشتركة في هذا المجال .

لقد تبذرت توقعات المجتمع الدولي وآماله في خاتمة ناجحة للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ومن الواضح ، أن المسؤولية الكبرى عن الفشل ، انما تتحمل وزرها نفس الدوائر التي بدأت في سياسة لاعادة تسلح ضخم ، ودعم لمفاهيم عسكرية خطيرة ، مثل الحرب النووية المحدودة . ولذلك ، فاننا ندعو دول منظمة حلف شمال الأطلسي الى أن تظهر حسن النية ، وأن تتعاون في التعجيل بالمفاوضات المتعلقة ببرنامج نزع السلاح الشامل بحيث يمكن اعتماده في وقت مبكر .

ويعدّ التعهد المنفرد للاتحاد السوفياتي بألا يكون أول من يستخدم الأسلحة النووية ، خطوة ذات مغزى ، واذ ما اقترن هذا التعهد بالتزام متبادل من جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، فسوف يكون من شأنه منع الحرب النووية .

ان أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية بندين اضافيين هاميين اقترحهما الاتحاد السوفياتي أيضا . وبينما نجد البند الأول يتناول المهمة الملحة الخاصة بالحظر العام الكامل للتجارب النووية ، نجد الاقتراح الثاني يبرز الحاجة المتزايدة لمضاعفة الجهود الرامية الى القضاء على التهديد بالحرب النووية ، وحماية المنشآت النووية للأغراض السلمية . واعتبارنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، نرحب اثيوبيا بهذين المقترحين الهاميين . ولا تكفي بذلك ، بل انها تحت جميع الدول الأعضاء على أن تغتنم هذه الفرصة لوقف سباق التسلح ، ومنع انتشار الأسلحة النووية واندلاع الحرب النووية ، علاوة على تعزيز تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .



رغم الاعلان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، فان تكثيف القواعد العسكرية القائمة أو تحديثها والحصول على قواعد جديدة في المنطقة ، علاوة على وزع قوات التدخل السريع وأسلحة الدمار الشامل لا يزال جاريا على قدم وساق . وهذه الأعمال ، التي تتنافى مع مقررات الأمم المتحدة ، تستمر في تهديد السلم والأمن الدوليين . وفي ضوء هذه التطورات المزعجة ، أصبح عقد مؤتمر خاص بالمحيط الهندي أمرا مؤكدا الآن بعد أن طال انتظاره . لذا ، فاننا مضطرون لأن نكرر مطالبتنا بعقد المؤتمر الخاص بالمحيط الهندي في كولومبو في النصف الأول من عام ١٩٨٣ . كما دعت الى ذلك القرارات ذات الصلة للجمعية العامة . وبالمثل ، تعلق اثيوبيا أهمية كبرى على توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، والتصديق السريع عليها وتنفيذها .

ان بحث الموقف الاقتصادي الدولي ، للأسف ، يبين اصرارا متزايدا من جانب بعض البلدان المصنعة كي تدخل تغييرات هيكلية في النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية . ان التردى المستمر في موقف البلدان النامية ، انما يكتسي أبعادا مفرغة وخطيرة ، في الوقت الذي أصبحت فيه اقتصادات أقل البلدان نموا على شفا الانهيار . ان عبء المديونية والمستوى المنخفض للايرادات من العملات الأجنبية ، والصعوبات المتعلقة بموازين المدفوعات ، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية ، وزيادة أسعار الواردات ، والمستوى المنخفض للانتاجية الزراعية ، ونقص المواد الغذائية لا تزال هي الخصائص العامة لاقتصادات البلدان النامية .

وفي وسط الوضع الاقتصادي العالمي المتجهم ، يجب أن تكون حالة معظم البلدان الافريقية موضع قلق شديد للمجتمع الدولي . فمن المحزن للغاية أن نشهد اليوم ، في افريقيا ، أن نقص الأغذية الذي سببه نقص الناتج الزراعي ، وانخفاض الانتاجية ، وتغير الظروف الايكولوجية والجوية بشكل غير مؤات ، كل ذلك يمثل محور عملية خلق أبسط شكل من أشكال اعتماد القارة في غذائها على الشمال المتقدم . ان المعونة الغذائية قد نحت في الأعوام الأخيرة الى أن تصبح سمة دائمة من سمات المساعدة الخارجية للبلدان الافريقية .

واليوم ، هناك ما لا يقل عن ٢١ بلدا ، تسعى للحصول على مساعدة خاصة من الأمم المتحدة

بسبب عدم قدرتها على مواجهة حتى الصدمات الخفيفة لاقتصاداتها . ولقد كان هذا الموقف المتسردى نتيجة للقيود الهيكلية الأساسية ، وغيرها من القيود الخطيرة الأخرى . ونتيجة لذلك ، اضطرت معظم البلدان الأفريقية ، وخاصة أقلها نمواً ، لأن تخرج خارج الاتجاهات السائدة في الحياة الاقتصادية الدولية .

وإذا لم يرق المجتمع الدولي بتنفيذ عاجل ، وعلى أساس الأولوية ، لبرنامج العمل الخاص لأقل البلدان نمواً ، كما تم الاتفاق عليه في مؤتمر باريس ، فإن الموقف الاقتصادي الخطير لهذه البلدان سوف يصل وسرعة إلى مرحلة لا يمكن التغاؤها أو الرجوع عنها . والواقع ، أننا لا يمكن أن نتصور حلاً لمشكلة الأزمة الاقتصادية العالمية بصفة عامة ، ولأقل البلدان نمواً بصفة خاصة ، ما لم تقم البلدان المتقدمة النوباتخان مقرر سياسي أساسي بقبول ادخال تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

إن الفوضى المتزايدة في العلاقات الدولية ، والتهديد المستمر بوقوع محرقة نووية ، يوضحان أن الإنسانية قد وصلت نقطة حرجة للغاية في تاريخها . وفي ظل الظروف الحالية ، فحتى المقررات التي اتخذتها الدول منفردة ، ناهيك عن تلك التي اتخذت بشكل جماعي ، من شأنها أن تؤثر على بقاء الإنسانية وحضارتها .

وبينما يشكل السلم والتقدم قلقاً بالغاً للإنسانية ، يبدو أن الحرب والدمار هما العلامة المميزة لعصرنا . وفي هذا الصدد ، قال رئيس دولتي الرئيس منغيستو هالي ماريام ، في بيانه للشعب الاثيوبي بمناسبة الذكرى الثامنة للثورة الاثيوبية ، ما يلي :

اليوم ، أصبح السلم مسألة حيوية للغاية ، تتنادى به شعوب العالم بأسره رافعة صوتها في وحدة للمطالبة به . إن المطالب الخاص بالحفاظ على السلم وتعزيزه الذي يحتل مكان الصدارة على جداول أعمال كل شعوب العالم ، هو أيضاً مطلب اثيوبيا ولا يمكن أن ينظر إلى الكفاح العالمي واسع المدى من أجل السلم منفصلاً عن الكفاح من أجل التحرر الوطني ، ومن أجل النظام الاقتصادي الدولي العادل ، ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

وما لم تقم الانسانية بصورة جماعية ، وأقصى درجة من الاحاح بالتصدى للتحديات الخطيرة التي تواجهها اليوم ، فان العواقب ستكون وخيمة للغاية حقا . فلن يظل الهدف النبيل للأمم المتحدة لانقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب مجرد مثل فقط ، فقد لا تكون هناك أجيال قادمة ولا حرب لانقاذ هذه الأجيال منها .

لذلك ، لا بد أن نستغل الأزمة الدولية الحالية كفرصة للتمعن في أفكارنا ودوافعنا ، ووقفت لاتخاذ مقرر لوضع استراتيجية لانقاذ البشرية من الكارثة العالمية المخيمة عليها . وفي هذه الاستراتيجية يجب أن ننحى بالمجاهبة الدولية جانبا لنفسح الطريق للتعاون الدولي . ولا بد من أن يستمر الالتزام الصارم بمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بها . ويتعين على كل حكومة أن تمارس حكمتها السياسية وأن تتجنب المخادعة السياسية ، وتعمل دائما من أجل المصالح الواسعة النطاق وطويلة المدى للانسانية جمعاء .

لقد حان الوقت اليوم لكي نواجه أعظم تحد من تحديات عصرنا ، لأن الغد قد يكون متأخرا للغاية .

السيد دوغرسون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : الرفيق الرئيس ، انه لمن دواعي سرورى الخاص أن أهنئكم أنتم ، مثل هنغاريا الشقيقة ، لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع في هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب السامي ليس سوى تعبير عن الاعتراف الكامل بالمكانة الدولية لهنغاريا الاشتراكية ولسياستها الخارجية المحبة للسلم ، وهو في نفس الوقت اشادة بصفاتكم الشخصية البارزة . وبالنيابة عن وفد منغوليا أتغنى لكم كامل النجاح في الاضطلاع برسالتكم الهامة . ان خبرتكم العظيمة في الشؤون الدولية ، وبصفة خاصة في دوائر الأمم المتحدة ، سوف تستخدم بلاشك كعامل له قيمته في تكليل أعمال هذه الدورة بالنجاح . ان هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تواجه مهاماً ملحة في مجال تخفيف حدة التوتر الدولي والاقبال من خطر الحرب النووية . ان الموقف العالمي متدهور فعلا نتيجة للأعمال التي تتسم بالمغامرة لأوساط الالمبريالية العدوانية ، التي تقف بأهدافها الأنانية الضيقة فسي طريق مسيرة التاريخ الى الأمام . ان المؤسسة العسكرية الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض السيطرة الالمبريالية الأمريكية على العالم أجمع ، واقامة نظام يتفق ورغباتها هي وحدها .

لقد ازداد سباق التسلح كثافة ووصل الى مستوى لم يبلغه من قبل بهدى الاخلال بالتوازن العسكرى الاستراتيجى القائم على حساب مصالح السلم والأمن الدوليين . هناك مخططات يروج لها للدعوة لما يسمى بالحروب النووية " المحدودة " أو " الممتدة لوقت " .

لقد رفضت سياسة الوفاق ومبادئ التعايش السلمى دون مبرر يذكر . وأصبح استخدام القوة وفرض العقوبات يشكلان الاداة الأساسية فى السياسة الخارجية . كما أن هناك محاولات لانتهاك هيكل العلاقات الدولية ذاته . وهناك أيضا عطية استخدام التهديد ونشر الأكاذيب ، من خلال استخدام عبارات جيدة خاصة بالاستقرار والسلم تخفى وراءها ، بطبيعة الحال ، الأعمال التي تتم لا تارة القلاقل فى العديد من المناطق ، وبث الخصومات والعداوات بين الشعوب والدول ، وتجرى عطيات التدخل فى الشؤون الداخلية للدول من خلال العملاء وترتكب عطيات لآبادة الجنس بزعم حماية المصالح الحيوية والأمن الوطنى .

وأود أن أشير هنا الى أن مثل هذه الأساليب تستخدم فى بعض الأماكن من قارتنا الآسيوية . ويؤكد البعض ، لاخفاء تطلعاته التوسعية ، ان بلاده لن تصبح على الاطلاق دولة عظمى رئيسية ولتحويل انتباه الرأى العام العالمى عن احياء النزعة العسكرى وتزايد امكانيات بلاده العسكرى ، يؤكد البعض الآخر أن بلادهم لن تصبح على الاطلاق " قوة عسكرى " .

وقوم اولئك بمراجعة الكتب المدرسية والوثائق التاريخية بهدى ابراء أنفسهم من الأعمال الاجرامية التي ارتكبها فى الماضى العسكرىون الذين ينتمون لنفس الفئة .

الا أن الشئ الرئيسى يكمن فى أن الأوساط العسكرىة للامبريالية ، تخفى محاولاتها الموجهة ضد المجموعة الاشتراكية ، وتغطيتها بأكاذيب مفضوحة موجهة ضد الطبيعة السلمية للنظام الاشتراكي . ان الدعاية الخاصة " بالتهديد العسكرى السوفياتى " ، غير الموجود ، موجهة بغرض أن تكون هناك حملة " عنيفة " ضد الاشتراكية الحقيقية . ان التاريخ يعي تماما هذه التكتيكات . ان أنه بعد انتصار ثورة أكتوبر مباشرة ، كان هناك تدخل سلاح من جانب دولة رأسمالية - تجمعت تحت شعار مكافحة الخطر الشيوعى - موجه ضد الجمهورىة

السوفياتية الفتية . وفي هذه الأيام تبذل الجهود بهدف القضاء على أسس النظام الاجتماعي في البلدان الاشتراكية ، ويتضح هذا في المناورات العدوانية الموجهة ضد جمهورية بولندا الشعبية ضد كوبا ، الا ان الاشتراكية تمكنت من مواجهة كل هذه الهجمات والغزوات الامبريالية ، ووصلت الى قوة تسمح لها بالتأثير تأثيرا حاسما على الاحداث الدولية ، وتستخدم الآن كقطعة للدفاع عن السلم والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي للشعوب ، ويعتبر هذا مكسبا تاريخيا له أهمية متعاظمة لمستقبل الانسانية .

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي يحتفل هذا العام بالذكرى الستين ، يعد الركيزة الأساسية لكل القوى المحبة للسلم ، والديمقراطية والثورية . ان السياسة السلمية والمبادرات البناءة للمجتمع الاشتراكي قد أثرت تأثيرا طيبا سمح بالاستقرار في الأوضاع العالمية ، وسهل بشكل فعال التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والتعاون الدولي . أود أن أشير هنا كذلك الى الدور الايجابي الذي لعبته حركة البلدان غير المنحازة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، واعادة هيكله العلاقات الدولية في اطار مناهضة للاستعمار والامبريالية .

ونحن نحیی المنهج الواقعي لرجال الدولة المعتدلين في البلدان الغربية ، الذين يساندون الحفاظ على العلاقات بين الشرق والغرب ، وتنميتها على أساس من المنفعة المتبادلة والذين يؤيدون الحفاظ على الانفراج ودعمه . ان الحركة السلمية المكثفة لجماهير العالم المناهضة للحرب ، هي عامل هام يدعم أهداف الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

يوضح ، المثال التالي ، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك ، عن مواقف معظم الدول الامبريالية ازاء أهداف الأمم المتحدة . ففي وقت انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح في ١٩٧٨ في نيويورك ، كان هناك برنامج طويل الأمد لتنمية وتطوير أسلحة منظمة حلف شمال الأطلسي يجري اعتماده في واشنطن . وفي هذا العام كذلك تم تدعيم هذا البرنامج على أعلى

ستوى لمنظمة حلف شمال الأطلسي في نفس الوقت الذي انعقدت فيه الدورة الاستثنائية الثانية  
المكرسة لنزع السلاح .

ان برنامج السلم للثمانينات الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي ، والمبادرات البنائة  
للبلدان الاشتراكية ، تهدف الى التوصل الى تدابير عطفية لكبح جماح سباق التسلح ، وازالة  
التهديد بمحرقة نووية . وفي الظروف الحالية ، قام الاتحاد السوفياتي باتخاذ خطوة جريئة  
بعيدة المدى ، وذلك بالاعلان عن التزامه المنفرد أثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية  
العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، ألا يكون الباءئ باستخدام الأسلحة النووية .  
ونحن نعتقد أن الدورة الحالية للجمعية العامة ، ينبغي أن تدعو جميع الدول النووية الأخرى  
لتحذو ونفس الحذو . ونعتبر أن المقترحات الجديدة التي تقدم بها الوفد السوفياتي الى هذه  
الدورة تكمل بحق المبادرة ذات المغزى التاريخي السابق الاشارة اليها . ان هذا الاقتراح ،  
والوثيقة ذات الصلة بشأن " الوقت الغموي وحظر تجارب الأسلحة النووية " تستهدفان التعجيل  
بالمفاوضات الراكدة في الوقت الحالي . ان المشروع الجديد للأحكام الأساسية لمعاهدة بشأن  
الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، يعكس بشكل بناء وجهات نظر وملاحظات الدول  
الأخرى في هذا الشأن ، بما في ذلك قضايا التحقق . وهكذا فانه يؤدي ، دون شك ، الى  
تحسين فرص التوصل الى نتائج ايجابية للمفاوضات . ان الاقتراح بوقف أية تفجيرات نووية بد  
من تاريخ متفق عليه الى أن يتم ابرام المعاهدة ، يمكن أن يؤدي الى توفير ظروف مناسبة تسمح  
بتحقيق هذا الهدف الحيوي . وقد تطلع الاتحاد السوفياتي الى نفس هذا الهدف عندما أعلن  
عن استعداداته للمصادقة ، على أساس متبادل ، على المعاهدات التي عقدها مع الولايات  
المتحدة والمتعلقة بحظر التجارب النووية في باطن الأرض والانفجارات النووية السلمية ، ولمواصلة  
المفاوضات الثلاثية . ان موقف الاتحاد السوفياتي هذا يختلف تماما مع الموقف الذي اتخذته  
الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا بعدم استئناف المفاوضات الثلاثية ، الأمر الذي أثار قلق  
الرأي العام العالمي . ان تطبيق الحظر الكامل للتجارب النووية ، هو أمر له أهمية خاصة  
فيما يتعلق بإيقاف سباق التسلح في مجال الأسلحة التكنولوجية ، ولمنع انتاج أنواع جديدة من  
الأسلحة النووية ، بما فيها الأسلحة النيوترونية .

وتعتبر حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن المبادرة الجديدة للاتحاد السوفياتي هامة وفي وقتها المناسب من أجل " تكثيف الجهود الرامية الى ازالة خطر وقوع حرب نووية وضمان التنمية المأمونة للطاقة النووية " . . . . (A/37/242) . ومن الضروري أن نسد بحزم سبيلا جديدا يمكن أن يؤدي الى وقوع كارثة نووية . يجب أن تعلن الجمعية العامة ، بدافع من روح اعلانها الخاص بالوقاية من الكارثة النووية ، ووفقا لاقتراح الاتحاد السوفياتي ، أن تدمير أية منشآت نووية سلمية حتى بواسطة الأسلحة التقليدية يعتبر بمثابة هجوم ارتكب باستخدام الأسلحة النووية . وبطبيعة الحال سيعتبر ذلك جريمة ضد الانسانية .

ان المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وخفضها والقذائف التسيارية النووية متوسطة المدى في أوروبا تعتبر ذات أهمية حاسمة ، فيما يتعلق بعدد كبير من مشاكل نزع السلاح . وسوف تكفل بالنجاح هذه المحادثات التي تمس صلب الموقف الاستراتيجي العالمي ، اذا ما التزم الطرفان بكل دقة بمبدأ المساواة وتعادل الأمن وأية محاولات للتهرب من ذلك المبدأ وصفة خاصة ، تلك المناورات مثل " الاختيار الصفر " هي العقبة الرئيسية في طريق التوصل الى اتفاق مقبول من الطرفين .

وقد أصبحت مؤخرا مشكلة القضاء على الأسلحة الكيميائية ذات أهمية خاصة . ويرجع هذا الى القرار الذي اتخذته واشنطن بالاسراع في استحداث وصناعة أنواع جديدة من هذه الأسلحة البربرية ، بما فيها الأسلحة الكيميائية الثنائية . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تكثيف جهود لجنة نزع السلاح من أجل استكمال وضع اتفاقية دولية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها .

ومما يبعث على التشاؤم بصورة متزايدة تلك الأعمال التي ترمي الى نشر سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وتبذل جمهورية منغوليا الشعبية كل ما في وسعها من أجل الاسراع بيد عمل لجنة نزع السلاح لصياغة نص لاتفاقية دولية بشأن حظر وزع الأسلحة من أي نوع فسي الفضاء الخارجي .

ومن بين تدابير دعم السلم والأمن العالميين ، تولي حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أهمية قصوى لمبادرات خفض القوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا . وان تحقيق نتائج

ايجابية في تلك المحادثات سوف تكون له آثار طيبة على تحسين العلاقات بين الشرق والغرب والوضع الدولي بصفة عامة . ويطلب من الشركاء الغربيين اتخاذ نهج واقعي ازاء المقترحات البناءة للبلدان الاشتراكية حتى تمهد الطريق لتحقيق تقدم في هذا المجال .

وتتخذ جمهورية منغوليا الشعبية نفس الموقف بالنسبة لاجتماع مدريد للمشاركين في مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا . وتثني حكومتها على جهود الدول المحايدة وغير المنحازة التي تشارك في الاجتماع ، تلك الجهود التي ترمي الى ايجاد وثيقة ختامية مقبولة للجميع . وتأمل أن ينجح الاجتماع في اعتماد مقرر لعقد مؤتمر بشأن تدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا واتخاذ خطوات أخرى نحو دعم روح وثيقة هلسنكي الختامية .

ويعتقد وفدي أن تسوية مشكلة قبرص على أساس مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ احترام الاستقلال الوطني وسلامة أراضي جمهورية قبرص ، لها أهمية قصوى بالنسبة لقضية السلم والاستقرار في أوروبا .

وما يزال أكبر عدد من بؤر التوتر والنزاعات المسلحة باقيا في آسيا .

وتثبت التطورات في الشرق الأوسط خلال الشهر الأخيرة الماضية أن تأخير تسوية ما يسمى بالنزاعات المسلحة المحلية يكون مشحونا بالنتائج الخطيرة على قضية السلم العالمي . وان العدوان المسلح ضد لبنان والمذبحة التي ارتكبت في غرب بيروت من الآثار المباشرة لصفقة كامب ديفيد وما يسمى بالتعاون الاستراتيجي الاسرائيلي الأمريكي . وان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ادانت بشدة في بيانها الصادر في ٢٢ أيلول /سبتمبر من هذا العام ، الذي عم كوثيقة رسمية للجمعية العامة (A/37/480) ، أعمال العدوان واطاعة الجنس التي ترتكبها اسرائيل في لبنان ، وذكرت أن اسرائيل وراعتها الولايات المتحدة يجب أن تتحملا المسؤولية عن تلك الأعمال الوحشية . وتطالب جمهورية منغوليا الشعبية بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ومن كل الأراضي العربية المحتلة .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، مثل الغالبية العظمى للدول ، تدعو الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل



الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني - على أساس ضمان حقه في إقامة دولة خاصة به .  
لهذا ، تلهد حكومتي الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي في ١٥ أيلول / سبتمبر من  
هذا العام ، الذي يأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط .  
ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعتبر اعلان مؤتمر قمة البلدان العربية الذي عقد  
في فاس من العوامل الايجابية وتعتبره أساسا يمكن أن يساهم في توحيد العالم العربي من  
أجل تسوية مشكلة الشرق الأوسط .

وماتزال الحالة في جنوب شرق آسيا متوترة الى حد كبير منذ عدة سنوات . ونحن  
نؤمن ايمانا راسخا بأن السبب في ذلك انما يكمن في سياسة وممارسات الامبرياليين وحلفائهم ،  
الذين هم تطبيقا لما يسمى المصالح " الاستراتيجية المتوازنة " يسعون الى تغيير الوضع القائم  
الذي نشأ في الهند الصينية كنتيجة للكفاح الباسل لشعوب فييت نام وكمبوتشيا ضد العدوان  
الامبريالي . وتبذل في نفس الوقت محاولات من أجل اشراك بلدان رابطة أم جنوب شرقي  
آسيا في مواجهات ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة وتحسين رابطة أم جنوب شرقي آسيا  
الى حلف سياسي عسكري .

وقد جرت في الأيام الأخيرة مناورة جديدة بشأن كمبوتشيا . وتألقت ما تسمى " حكومة  
ائتلافية " " لكمبوتشيا ديمقراطية " غير موجودة لكي تستخدم كستار لمحاولات احيا " نظام بول بوت ،  
الذي يتحمل مسؤولية المذابح وابداء الجنس الدامية المرتكبة في حق شعبه ذاته وهذه مؤامرة  
جديدة ليست ضد شعوب الهند الصينية فحسب بل أيضا ضد السلم والأمن في جنوب شرق  
آسيا بصفة عامة .

ان جمهورية منغوليا الشعبية تؤمن ايمانا راسخا أن مشاكل جنوب شرقي آسيا يجب أن تحلها دول هذه المنطقة نفسها عن طريق الحوار البناء ودون أى تدخل خارجي ، ان المبادرات البناءة التي قامت بها فييت نام ولا وجمهورية كمبوتشيا الشعبية في تموز/يوليه هذا العام في مدينة هوشي منه ترمي الى هذا الهدف . وهذه المقترحات والخطوات تظهر حسن النية وممن شأنها أن تفضي الى روح الثقة المتبادلة والى ظروف مرضية لتعزيز السلم والأمن في المنطقة وتنمية علاقات حسن الجوار والتعاون السلمي بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا . ان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد تأييدا ثابتا الكفاح العادل للشعب الكوري من أجل اعادة التوحيد السلمي والديمقراطية لبلاده وانسحاب القوات الأمريكية والمنشآت النووية من جنوب كوريا .

ان الوضع في آسيا يزداد الآن تفاقما لأن الدوائر التوسعية والعسكرية لبعض الدول الرئيسية في القارة تدخل بصورة متزايدة في مدار الاستراتيجية العسكرية والسياسية الأمريكية . وهذا يتطلب الاشتراك الفعال للدول الآسيوية في الكفاح لتعزيز السلم والأمن في هذه القارة . ويلاحظ وفد بلدي بارتياح أن عددا من البلدان الآسيوية تقدم آراء ومقترحات بناءة .

ان اقتراح حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ يحدد الطريق لايجاد حل للوضع القائم في أفغانستان على أساس احترام سيادة الشعب الأفغاني واستقلاله وانجازاته الديمقراطية . وفي هذا الصدد رحبت جمهورية منغوليا الشعبية بالاجتماعات بين ممثلي أفغانستان وباكستان عن طريق المساعي الحميدة الأمين العام للأمم المتحدة .

وفي ضوء الوضع الحالي في الشرق الأقصى ، ان اقتراح الاتحاد السوفياتي بوضع تدابير بناءة الثقة وتنفيذها في هذه المنطقة ، له أهمية كبيرة . ان اقتراح حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بشأن ابرام اتفاقية بعدم الاعتداء وعدم استخدام القوة في العلاقات بين دول آسيا ودول المحيط الهادئ بشكل متبادل يتمشى مع هذه المبادرات وغيرها . ان الفرض الأساسي لمبادراتنا هو تحريم استخدام القوة في العلاقات بين الدول مما يعزز الفهم والثقة المتبادلين ، حتى تحل جميع النزاعات بالطرق السلمية وحدها . ان هذا الحوار وهذه المفاوضات تشكل في رأينا الطريق المناسب الوحيد لحل مشاكل السلم والأمن للدول .

أود أن أؤكد هنا أن الاقتراح المنغولي ليس مجرد تكرار للالتزام بعدم استخدام القوة الذي تعهدت به الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . إنما يستهدف التطبيق الواقعي لهذا المبدأ مع مراعاة الخبرات المتنوعة والسمات المميزة للعلاقات فيما بين الدول في آسيا .

وبالرغم مما يؤكدُه البعض فإن وجود عدد من المشكلات المتعلقة في آسيا يبرهن أن اقتراحنا جاء في وقته . ومن الواضح أن الجهود من أجل الحل السلمي لحالات النزاع بين دولتين منفردتين أو في مناطق مختلفة تتطلب اعتماد تدابير تستبعد استخدام القوة . ونحن في جمهورية منغوليا الشعبية نأمل في أن تؤدي جهود ممثلي الدول غير المنحازة التي تستحق التشجيع والدعم ، إلى تسوية سلمية للنزاع بين إيران والعراق ، وأن توفر ظروفاً للحوار ولإقامة علاقات سلمية في هذا الجزء الهام من غرب آسيا .

وطبيعة الحال أننا ندرك أن تطبيق مبادئنا يتطلب وقتاً وجهداً . ووفد بلادى بالنيابة عن حكومة منغوليا يود أن يعرب عن شكره لجميع الحكومات التي تؤيد مبادئنا .

إن جمهورية منغوليا الشعبية أيدت بثبات جهود بلدان عدم الانحياز لتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام ، وترحب بعقد مؤتمر دولي من سنة ١٩٨٣ لهذا الشأن . ونعتبر أن النداء الخاص بالامتناع عن اتخاذ أية خطوة يمكن أن تعقد الوضع في تلك المنطقة قد جاء في وقته .

إن بقايا الاستعمار والقوى الإمبريالية التي تحيك المؤامرات الاستعمارية الجديدة تهدد السلم الدولي .

إن نظام بريتوريا العنصري ، مرتكزاً على دعم الدوائر الإمبريالية يسعى إلى إدامة سيطرته في ناميبيا بأية وسيلة ممكنة ، ويرتكب بطريقة منظمة أعمال العدوان ضد البلدان المجاورة وفي رأينا أنه يتعين على الجمعية في هذه الدورة أن تعبر مرة أخرى عن رغبتها في فرض عقوبات شاملة ضد جنوب أفريقيا .

إن منغوليا كغيرها من البلدان ترحب بمنح الاستقلال لشعب ناميبيا فوراً عن طريق مثله الشرعي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، على أساس قرارات الأمم المتحدة . ولا ينبغي أن تكون هناك ظروف أو روابط مصطنعة . وفي هذا الصدد إن حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تدعو بقوة المؤامرات العدوانية لبريتوريا ضد جمهورية أنغولا الشعبية وموزامبيق والدول الأخرى لخط المواجهة .

ان الأحداث في جنوب الأطلس قد بينت بصورة واضحة الخطر الذي يهدد السلام نتيجة الاحتفاظ بأية ممتلكات استعمارية ، حتى ولو كانت صغيرة أو بعيدة . وفي نفس الوقت أوضحت هذه الأحداث الحاجة الملحة الى استكمال عملية تصفية الاستعمار . وان وفد بلادى يرى أن مشكلة جزر المليناس ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات فقط وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تصفية الاستعمار في هذا الاقليم . ان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد منح الاستقلال لبورتوريكو وتعارض جعل ميكرونيسيا ضمن الممتلكات الاستعمارية . ويدين شعب منغوليا المناورات المتزايدة الموجهة ضد نيكاراغوا الثورية والقوات الوطنية في السلفادور .

ان الاستراتيجية الامبريالية للاستعمار الجديد تولي أهمية لمحاولات تفتيت منظمة الوحدة الافريقية التي تلعب دورا هاما في الكفاح من أجل سلام القارة الافريقية وحرمتها واستقلالها . ويعرب وفد منغوليا عن ألمه في أن اعلان طرابلس الصادر في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، سيعزز قضية توحيد الصفوف في منظمة الوحدة الافريقية .

ان الاثار البغيضة للاستعمار الجديد تبدو واضحة في السياسات الاقتصادية للدول الامبريالية الموجهة ضد البلدان النامية . ان العلاقات الاقتصادية بين الدول الامبريالية من جانب والبلدان النامية من الجانب الآخر تتسم بالاستقلال ونهب البلدان النامية . وهذا هو السبب الأساسي للتدهور المستمر في الوضعين الاجتماعي والاقتصادي في الدول التي تحررت حديثا .

ان الدول الغربية الرائدة تتجاهل المطالب العادلة للبلدان النامية من أجل اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتمنع تطبيق الأحكام التقدمية لوثائق الأمم المتحدة مثل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وعلان وبرنامج العمل الخاصين بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي ، وكذلك تصفية الاستعمار الاقتصادي .

ان حكومة جمهورية منغوليا تدين محاولات الدول الامبريالية في استخدام التجارة واشكال أخرى من الروابط الاقتصادية كأداة لممارسة سياستها العدوانية . ان مثل هذه الطريقة تقوض أساس التعاون الاقتصادي الدولي وتؤدي الى ازدياد حدة التوترات في العالم . ويعتقد وفدي أن الاتفاقية الجديدة الشاملة لقانون البحار تفي بمصالح جميع البلدان وسوف تسهم بطريقة ملموسة في تعزيز التعاون السلمي بين الدول في منطقة واسعة من محيطات العالم . وتدعو جمهورية منغوليا الشعبية كل الدول الى التوقيع على هذه الاتفاقية لتصبح سارية المفعول بأسرع وقت ممكن . واننا نرفض بحزم أى عمل وأى اتفاقات تؤدي الى الاستخدام التعسفي لمحيطات العالم ومواردها وذلك عن طريق التحايل على أحكام تلك الاتفاقية أو انتهاكها . وفي معرض الختام ، فان وفدي يرغب في أن يؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي والنهوض بفعالية مبدأ نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية . ومنفس هذه الروح ، تؤكد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية موقفا نحو تحريك أنشطة الأمم المتحدة وجهازها الأساسي - مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الأساسية في الحفاظ على الأمن الجماعي - على أساس الالتزام الكامل بأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وان وفدي سوف يسترشد بهذه السياسة في اشتراكه في أعمال هذه الدورة .

السيد شيرر (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن أبدأ كلمتي هذه

بالاعراب لكم ، سيدي ، عن خالص تهناني لانتخابكم لمنصب رئاسة دورة الجمعية العامة هذه . واني لعلني يقين من أن الخبرة والمعرفة اللتين اكتسبتهما أثناء قيامكم بعطكم البارز سوف يمكنكم من القيام بمهام هذه الجمعية بمنتهى المهارة التي تتطلبها هذه الأوقات المضطربة . اود أن أعرب عن عميق امتناني لسلفكم ، السيد عصمت كئاني ، الذي يستحق ثناءنا عن جدارة للفتاني والمهارة اللتين أدار بهما مهام وظيفته في العام الماضي ، والذي كان عام تحدد للأمم المتحدة بوجه خاص \* .

هذه هي الفرصة الأولى التي أتاحت لي لأعرب فيها عن تهناني للسيد خافيير بيريز دي كويبار وذلك بمناسبة تعيينه لمنصب الأمين العام ، وفي خلال العام الأول من تسلمه لمهام

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد سينيلاس (هايتي) .

علمه قدم بداية رائعة تبعث على التشجيع والأمل ، ذلك أن الأمم المتحدة خلال فترة رئاسته سوف تسير بخطى واسعة لبلوغ كل ما تصبو اليه من مقاصد وأهداف .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة تعقد في ظل خلفية من التدهور المنذر بالخطر في الموقف الدولي ، والذي يتسم بالواجهة العالمية والتدخل العسكري والاحتلال الأجنبي وتصاعد سباق التسلح وتكرار اللجوء الى استخدام القوة أو التلويح بها ضد سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها . كل ذلك يتم في خضم انكماش اقتصادي عالمي عميق .

وباستعراض جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة هذه نجد أن هناك عددا متزايدا من البنود يتناول أزمات لم يتم حلها بعد ، وزيادة في خطر اندلاع أعمال عدوانية جديدة .

انه لمن سخرجات الاقدار بالفعل أن نجد ، بصورة محددة ، أن الدول الصغرى المتخلفة في العالم الثالث والتي هي أكثر تأثرا من الناحية الاقتصادية وتعاني الآن من آثار الانكماش الاقتصادي العالمي هي نفس الدول التي تشكل بؤر التوتر والنزاع ، لاسيما في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي وآسيا ، فضلا عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

ونجد أن هذه النزاعات قد تفاقمت وتزدت لدرجة كبيرة لتبلغ مرحلة المواجهة بين القوى العظمى نتيجة للتجاهل السافر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتجاوز الأمم المتحدة كمحفل مناسب يمكن في اطاره السعي لتسوية سلمية للخلافات .

ان الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط التي بلغت ذروتها في المذبحة الشنيعة التي اقترفت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت قد حطمت بعض الأوهام التي استمرت طويلا . بيد أن القوة العسكرية لاسرائيل لم تنجح في القضاء على حقيقة أساسية هي أنه لا يمكن تحقيق سلم واستقرار دائمين ما لم يتم احقاق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في اقامة دولته . ان جامايكا تلتزم التزاما ثابتا بهذا الرأي . وتؤمن ، بصورة ماثلة ، بحق جميع الدول في المنطقة في العيش ضمن حدودها المعترف بها دوليا .

ونلاحظ أن ثمة مبادرات طرحها رؤساء الدول العربية في مؤتمر فاس والرئيس الأمريكي ريفان في محاولة لاضافة زخم جديد على التسوية الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط . ومن الواضح أن هناك العديد من العقبات التي تقف في الطريق ، ولكن ما يجدر ذكره هو أنه يوجد الآن على الأقل عامل مشترك ، وهذا العامل المشترك هو الاعتراف بأن للشعب الفلسطيني حقوقا ينبغي الوفاء بها .

ان جامايكا تعترف بأن المؤتمر القادم حول فلسطين يمكن أن يكون له أثر هام على تسوية المشاكل بالاقليم . وينبغي أن تكون مهمة هذا المؤتمر أكثر من مجرد تبادل وجهات النظر ، ان يجب أن يتقدم بتوصيات واقعية ومحددة تكون مفيدة في عملية التوصل الى السلم . والواقع أننا نحاول أن نقترح التذكير بموعده عقد هذا المؤتمر بسبب طبيعة هذه المسائل ونظرا للمناخ الدولي الحالي . ومن الواضح أن الظروف التي أثارت الحاجة الى عقد هذا المؤتمر والافتراضات التي يقوم عليها انعقاده قد تجاوزتها الأحداث بشكل كبير . ان أهمية هذا المؤتمر وفائدته سوف تعتمد ان على قدرته على انتهاز الفرص المواتية .

ان الأمم المتحدة ينبغي ألا تتوقف عن بذل جهودها للتوصل الى صيغة لا يقف الأعمال العدائية في مختلف أنحاء العالم . ونود بصفة خاصة أن نوجه الاهتمام الى الحرب الايرانية العراقية التي دارت رحاها طوال عامين حتى الآن والتي بلغ ضحاياها الآلاف من الأرواح ، والآلاف من الجرحى . وبالمثل ، ان الأدميرال الرئيسية التي تلعبها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية في النضال المضاد للاستعمار والسعي الى تحقيق السلم والوفاق ونزع السلاح ينبغي مواصلةها .

ان الأحداث في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم تبين فشل قيام اجهزة الحفاظ على السلم في الأمم المتحدة بواجباتها ، كما تبين الحاجة الى استخدام أكثر منهجية وفعالية لمجلس الأمن في مراقبة المنازعات التي تحمل في ثناياها بذور الخطر . وخلال السنوات نجد أن ممارسة الأعضاء الدائمين قد وسعت بشكل غريب من نطاق مصالحهم وجلبت الكثير من مناطق التوتر الصغيرة تحت مظلة المصالح التي يروجونها بشكلى أدى الى تداعي نظام الأمن الجماعي . ويجب القول ان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يلجأون في أغلب الأحيان الى استخدام حق النقض دون أدنى اهتمام بالمصالح الشاملة للمجتمع الدولي ، أو بواجبهم المتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان الاقتراح المؤسسي لمفهوم القرن التاسع عشر المسمى " بتناسق أوروبا " بمفهوم الأمن الجماعي المفترض ضما في مجلس الأمن ، لم يكن في صالح المجتمع الدولي ، ولا بد من القيام بأمر لعلاج هذا الموقف . أتقدم بالتهنئة للأمين العام لعدم تمسكه بالتقاليد المرعية عندما تقدم لأعضاء الجمعية

العامه بدعوة مختصرة وسهلة القراءة بأن يتوقفوا وأن يتمعنوا في دراسة وضع المنظمة كي يقرروا مايمكن القيام به لتلافي أوجه القصور فيها .

ان تقرير الأمين العام يعتبر تحديا مباشرا وعميقا موجها الى كل عضو في هذه الهيئة . وبالنسبة الى مجلس الأمن بصفة عامة فان ذلك يعد تحديا يتمثل في الحاجة الى الاعتراف بالمدى الذي بعدنا به في الواقع عن المقاييس التي فكر فيها وجددها لنا الذين أسسوا الأمم المتحدة .

ان التقرير يعتبر تحديا مماثلا لكل دولة عضو في الجمعية العامة ويتمثل هذا التحدي في الحاجة الى التفكير مرة أخرى في مدى استعدادها لقبول ان تظل الامم المتحدة عاجزة عن أداء مهامها وموضعا للتجاهل وذلك اذا ما ظل مجلس الأمن ، ومسؤوليته الأساسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، عاجزا عن التصرف ، ان جامايكا ترى ان نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة بأسرها ينبغي ألا ينتابه الضعف والجمود بسبب وصول الجهاز الرئيسي فيهِ الى طريق مسدود . وباسم حكومتي أجدد التزام جامايكا بأحكام الميثاق . ان جامايكا تؤيد الاقتراح بالعودة الى نظام عملي للأمن الجماعي .

اننا نلتزم بشكل رسمي بالسعي للتوصل الى هذا النظام والتنفيذ الفعال لأية تدابير مفيدة قد يمكن التوصل اليها بغية أن يستعيد مجلس الأمن القدرة الفعالة على الاضطلاع بمسؤوليته في الحفاظ على السلم . ونحن نحث على عقد اجتماع للمجلس قبل نهاية هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وينبغي أن تكون الدول ممثلة فيه على مستوى . وسوف يتناول هذا الاجتماع فعالية مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته الخاصة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

كما أننا نحث على ان تعهد الجمعية العامة بتقرير الأمين العام حول عمل المنظمة الى لجنة اساسية في هذه الدورة تبحث الدول الاعضاء فيها بشكل فعال آثار تقرير الأمين العام والعمل الذي قد تتخذه عندما يكون مجلس الأمن عاجزا عن العمل .



وهناك موضوع آخر ذو أهمية عاجلة وهو موضوع ناميبيا . ان التحرك نحو استقلال ناميبيا مازال يسير في بطء ، رغم تلميحات فريق الاتصال بأنه تم احراز تقدم . ان جنوب افريقيا تستمر في اعاقة العمل الفعال . ولا بد من تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) تنفيذاً كاملاً . ان جامايكا لا تشاطر الرأي القائل بأن استقلال ناميبيا ينبغي ربطه بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . فالمسألتان مفصلتان ولا بد من تناولهما بشكل منفصل . اننا ندين استمرار جنوب افريقيا في أعمالها العدوانية العسكرية وحملاتها الرامية الى زعزعة استقرار أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى . وفي جنوب افريقيا نفسها تزداد سياسة الفصل العنصرى رسوخاً كل يوم . فان كسل التغييرات المؤسسية الداخلية تشير الى الاتجاه لمزيد من الترسخ لهذا النظام البغيض . ومع ذلك يقال لنا أن العقوبات غير ملائمة في هذه الحالة بينما نجد أن هناك من يبحثون على تطبيقها في مواطن أخرى ونجد العمل القسرى المزعوم يشجب في أماكن أخرى بينما نجد أن المعاملة اللاإنسانية لكل الشعب الأسود في جنوب افريقيا يتم تجاهلها . ان المعايير المستخدمة لتقييم مشاكل الشعب الأسود مختلفة دائماً ، والفشل في تطبيق نفس المقاييس تساق له دائماً حجج تبتد ووجيهاة وتحاول ان تجعله مقنعا . ولا يمكننا ان نسمح باستمرار هذه الحالة المهينة .

ان جامايكا تأسف بعمق لأن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد فشلت في تحقيق أى نتائج هامة ، خصوصا فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح . ويعد هذا مصدرا أساسيا لخيبة الأمل . فلقد توقع المجتمع الدولي الكثير من هذه الدورة الاستثنائية ، خصوصا في الوقت الذي تباشر فيه العديد من الدول برامج خطيرة لا عادة التسلح وتعتقد اعتقاداً خاطئاً بأنها سوف تعزز من أمنها . لا بد وأن تدرك تلك الدول أن هذا التصاعد الخطير والذي يتسم بالسخف لسباق التسلح في المجالين النووى والتقليدى يستهلك موارد قيمة يمكن أن تنفق بشكل مفيد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خصوصا لدى البلدان النامية ، لاصلاح المشاكل التي أهملت والتي تعد السبب الرئيسى للكفاح الذى يدور في الأقاليم المختلفة .

ويقدر ما ينفق سنويا على التسليح بحوالي ٥٠٠ مليون دولار في الوقت الذي نجد فيه، وفقا لاحصائيات هذه المنظمة - أن هناك ٤٥٠ مليون انسان يعانون من الجوع او سوء التغذية و ١٢ مليوناً من الاطفال الحديثي الولادة يموتون قبل عيد ميلادهم الأول و ٤٢ مليوناً من البشر يعانون من فقد ان البصر أو ضعفه و بليونين من البشر ليس لديهم ماء صالح للشرب و ٢٥٠ مليوناً يعيشون في مدن الأكواخ وفي الأحياء الفقيرة . ووفقا لاحصائيات هذه المنظمة هناك ٨٧٠ مليوناً من البالغين لا يستطيعون القراءة والكتابة و ٥٠٠ مليوناً من البشر لا يجدون العمل ولا يعملون بصفة منتظمة و ١٣٠ مليوناً من الأطفال ليس بوسعهم أن ينتظموا في المدارس الابتدائية . هذه الاحصائيات تصينا بالفرح . وهذه هي طبيعة بعض المشاكل الاجتماعية العالمية التي نود التصدي لها ومعالجتها وهذا ما قصدناه بأن هذه المبالغ الضخمة التي تنفق على التسليح يمكن أن تنفق بشكل أفضل على التنمية .

ان جاما يكا يحدوها الأمل بأن الدول الأعضاء سوف تأخذ في الاعتبار بشكل متزايد الاهتمام الذي أبدته الشعوب باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح وأن يشجعها هذا على التزام مجدد بنزع السلاح الكامل والشامل . ان حملة نزع السلاح العالمية قد اعتمدتها الدورة الاستثنائية وسوف تسهم بالتأكيد في تحقيق هذه الغاية . وعلاوة على ما سبق ، ان التعهد من جانب الدولتين النوويتين بالألا تكون أيهما البادئة باستخدام الأسلحة النووية يعد خطوة ترحب بها في الطريق الصحيح . وجاما يكا يحدوها الأمل أن تقوم بقية الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات مماثلة في هذا الصدد .

وفي خضم هذه المشاكل جمعاء لا يمكن أن نتجاهل انجازا هاما بارزا للأمم المتحدة وهو اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في شهر نيسان / ابريل من هذا العام . ان جاما يكا من بين البلدان النامية والمتقدمة النمو التي ترحب بهذا الحدث . ان الاتفاقية قد قننت وقامت بتطوير تدريجي للقانون الدولي في أوجه هامة مختلفة ، ولكنني سوف أذكر أبرز هذه الانجازات:

أولا ، اعلان بأن المنطقة التي خارج حدود الولاية الوطنية للدول تعد تراثا مشتركا للانسانية وهذا يعد شاهدا ذا مغزى في تاريخ العلاقات الدولية ونحن نعتقد أن النظام الذي تقيسه من أجل استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية لقاع البحار العميق يعتبر عادلا ومنصفا ، وسوف يحقق المصالح المتبادلة للبلدان المتقدمة النمو والنامية . ثانيا ، الاتفاقية قد حلت القضية التي طال أمدها بشأن تحديد عرض البحر الاقليمي عن طريق اقامة منطقة اقتصادية تبليغ ٢٠٠ ميل ، وتشمل البحر الاقليمي الذي يبلغ ١٢ ميلا .

ان وجهة نظر حكومتي الراسخة هي أن الاتفاقية التي اعتمدت في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ تحتوى على مجموعة من القواعد وعلى حقوق وواجبات الدول ، وهي القانون الذى يحكم استخدامات البحار .

وهناك انجاز رئيسي للمؤتمر نود أن نبرزه ، وهو الاستخدام النموذجي لقاعدة توافق الآراء كنظام للتوصل الى اتخاذ القرارات . ومن الأمور البارزة التي تستحق الثناء أنه في مؤتمر اشترك فيه ١٥٠ بلدا ، واستمر ثمانى سنوات ، تمت المفاوضات فيه وانتهت تقريبا دون تصويت . ان جامايكا تفخر لدرجة كبيرة لأنه قد تم اختيارها مقرا للهيئة الدولية لقاع البحار ، ومقرا للجنة التحضيرية ، وكذلك موقعا للاحتفال بتوقيع الاتفاقية في الفترة من ٦ الى ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . وأود أن أؤكد لكم أن جامايكا سوف تستجيب استجابة كاملة للواجبات التي يفرضها عليها هذا الشرف .

وكما تدركون ، فان انشاء اللجنة التحضيرية سوف يدخل حيز التنفيذ عندما توقع .٥ دولة على الاتفاق ، وسوف تبدأ في غضون ٩٠ يوما من تاريخ التوقيع . ولذلك ، فانه من الضروري أن يكون هناك حكم مناسب على أداء اللجنة التحضيرية لوظائفها بفعالية ، بشكل يتمشى مع برنامجها وأهدافها . وهذه هي توصية مجموعة ال ٧٧ التي نؤيدها كلية .

اننا نهيب بجميع الدول أن توقع على المعاهدة وأن تصدق عليها بأسرع ما يمكن حتى تصبح سارية المفعول في أقصر وقت ممكن . لأن التنفيذ المبكر للمعاهدة يمكن أن يكون في مصلحة جميع البلدان ، سواء كانت بلدا نامية أو متقدمة النمو ، وبصفة خاصة حيث تتناول النظام الخاص باستكشاف واستغلال قاع البحار العميق .

ونحن لا نرغب في أن يتشكك أحد في وجهة نظرنا القائلة بأنه يمكن أن تتم الأنشطة في منطقة قاع البحار الدولية بطريقة قانونية داخل الاطار المنصوص عليه في المعاهدة . اننا نأمل ألا تشترك دولة أو مجموعة من الدول في القيام بعمل أو اتخاذ اجراءات من شأنها أن تقوض المعاهدة .

اننا لسنا محاطين فقط بالاضطرابات السياسية وانعدام الامن ، وانما نواجه ، مرة أخرى ، صورة قاتمة للوضع الاقتصادى الدولي . فالمؤشرات غير مشجعة : انها تشير الى تركيز أعمق في الانكماش والركود الاقتصادى .

ففي عام ١٩٨١ ، سجل الاقتصاد الدولي نمواً بلغ ١٫٢ في المائة فقط ، أى ثلث المعدل الذى تحقق خلال عقد الانكماش في السبعينات . وفي البلدان النامية بلغ معدل النمو ٠٫٦ في المائة ، وهو يمثل انخفاضاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتلك تجربة جديدة بالنسبة للعالم النامي في فترة ما بعد الحصول على الاستقلال . ومنطقتي نفسها ، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، التي جرت العادة على أنها تحقق نمواً عالياً نسبياً قد تأثرت بشدة . لقد انخفض اجمالي الناتج القومي في المنطقة بنسبة ٤٫٠ في المائة . كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢٫٧ في المائة .

ان التجارة العالمية ، وهي عامل محدد قوى لنسبة النمو الاقتصادي ، تقدم صورة قاتمة أيضاً . ففي العام الماضي ، ولأول مرة في حوالي عقدين ، لم يتحقق أى قدر من النمو في التجارة العالمية على الاطلاق بعد أدنى نمو في عام ١٩٨٠ الذى بلغ ١٫٥ في المائة . ويضاعف من تدهور الموقف الانخفاض المنذر بالخطر في أسعار السلع الأساسية الذى بلغت نسبته ٢٣٫٥ في المائة فيما بين كانون الثاني /يناير ١٩٨١ وحزيران /يونيه ١٩٨٢ . ان البلدان النامية - رغم انخفاض دخلها نتيجة لذلك - مضطرة الى زيادة وارداتها من أجل توفير الضروريات الأساسية لسكانها .

ان هذا الانحدار في الأنشطة الاقتصادية العالمية ، كما يظهره مؤشرا النمو والتجارة قد سبب تردياً في مركز المديونية واحتمالات المستقبل بالنسبة للعديد من البلدان النامية . ففي ١٩٨١ بلغ اجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية المستوردة لرأس المال حوالي ٥٠٠ بليون دولار أمريكي ، وذلك يعني زيادة تبلغ ثلاثة أمثال ما كان عليه في النصف الأخير من السبعينات . وقد وضع سوء موقف المديونية من مقارنة سمات معينة في التمويل الدولي بين بداية عقد السبعينات والوقت الراهن . وخلال تلك الفترة ارتفع معدل متوسط خدمة الدين في البلدان النامية المستوردة للنفط من ٨ في المائة الى ١٩ في المائة . كما أن متوسط آجال استحقاق الديون المتعاقد عليها مع البلدان النامية هبط من ٢٠ سنة الى ١٢٫٧ سنة . وزاد عبء الفائدة على البلدان النامية ، بالقياس الى اجمالي الناتج القومي ، الى أربعة أضعاف .

لقد أبرز تحليلنا الموجز للاقتصاد العالمي ضرورة القيام بعمل فوري ، اذا كان لنا أن نتجنب انهيار النظام الدولي . ونحن متفقون جميعا على ضرورة تحقيق معدل نمو اقتصادي يتمشى مع طموحات شعوبنا والمتطلبات اللازمة لتحقيق السلم والامن الدوليين . وفي سعينا لتحقيق هذه الأهداف يتعين علينا أن نتقدم بندا\* خاص الى البلدان المتقدمة النمو كي نتوقف عن تطبيق السياسات الحمائية في التجارة . ان تجربة الثلاثينات تبين أن التدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة لحماية قطاعات اقتصاداتها التي تفقد حدها التنافسي في الأسواق الدولية ، تحمل بذور فشلها . انها تؤدي فقط الى انكماش القوة الشرائية الدولية وخلق البطالة في اقتصاداتها وكذلك في اقتصادات العالم النامي أيضا ، الذي يوفر أسواقا لصادراتها .

ان جامايكا تؤمن بحزم أن الأسواق وأماكن العمل في العالم النامي تمتلك أفضل الحلول لاعادة الأوضاع الطبيعية دون تضخم . ان الطلب المتزايد الذي لم تتم مواجهته في سوق الاستهلاك ؛ وزيادة القدرات لدى القوى العاملة في عدد متزايد من البلدان النامية ، لا يحتاجان إلا موارد ائتمانية موسعة كعامل مساعد لخلق توسع تجارى عن طريق النمو الموجه للتصدير .

ان جامايكا تشي على هذه الجمعية لدراسة السمات الأساسية في البيان الذى أدلى به رئيس وزرائنا حول هذا الموضوع في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذى عقد مؤخرا في تورنتو . لقد ركزت جامايكا في هذا البيان على ضرورة تقديم تدابير للطوارئ؛ تنفيذ فورا لمساعدة البلدان الاعضاء التي على وشك الانهيار واعادة تنشيط التجارة والاستثمار الدوليين .

ان جامايكا تعتبر أن اعادة الصندوق للنظر في الحصص للمرة الثامنة يتيح فرصة جيدة لخلق الائتمان كوسيلة للتوسع التجارى . ووفقا لذلك ، اننا نؤيد الاختتام المبكر لاعادة النظر في الحصص في ١٩٨٣ كما طالبت بذلك كل من مجموعة ال ٢٤ واللجنة المؤقتة . ونؤيد كذلك تماما الحاجة الى المخصصات الانتقائية والزيادة الكبيرة في الحصص ، وهي زيادة لا ينبغي أن تقل عن ٥٠ في المائة من وجهة نظرنا .

ان جامايكا تعتقد أن زيادة السيولة من أجل التوسع التجارى يمكن أن تتم أيضا عن طريق التوسع في الاعتمادات التجارية ، مستخدمين السيولة الزائدة في النظام المصرفي التجارى والمتجمعه عن طريق الزيادة في المدخرات الناجمة عن الاستراتيجيات الحالية المقاومة للتضخم . وكما جرت العادة ، ان هذه المدخرات من المحتمل أن تكون متاحة فقط للتمويل القصير المدى . ان قلق المصارف التجارية ازاء المستويات الحالية من فتح الاعتمادات للبلدان النامية يبيّن أن وسيط يؤدي الى تدفق كبير للموارد التي لا تستخدم بشكل كاف قد يكون ضروريا .

واحدى هذه الآليات الوسيطة قائمة بالفعل في برنامج البنك للاقراض عن طريق صندوق تنمية الصادرات لتقديم الائتمان لتجارة التصدير . وبإدخال التعديلات المناسبة يمكن لهذا الجهاز أن يفي بالهدف كأداة مستعدة ومتاحة لتعبئة الموارد الجاهزة والمتاحة لكي تستخدمها

القدرة المنتجة المستعدة والمتاحة للتوسع في التجارة والنمو والعمالة على أساس يتمشى مع أهداف عملية التكيف .

ان الاضطرابات المالية التي تسببت عن حالة الطاقة العالمية ما زالت تعوق السعي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى داخل الدول النامية المستوردة للنفط . ان تطوير الموارد غير التقليدية للطاقة يجب لذلك أن يحظى بالأولوية . وتتطلع جامايكا الى تقرير عن التقدم الذى أحرزته اللجنة المؤقتة في تنفيذ برنامج عمل نيروبي بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

ان جامايكا تشعر بالقلق لأن فعالية البنك الدولي في عملية التنمية من الممكن أن تتناقص كما ظهر من العقبات التي وضعت في طريق انشاء هيئة تابعة للطاقة لتأييد برنامج موسع للاستثمار في مجال الطاقة .

لقد ركزت على قليل من العناصر التي تعوق النمو الاقتصادى للبلدان النامية ، ومن ثم تعوق الاقتصاد العالمى . وينبغي الآن أن يكون واضحا لدى الجميع أن الموضوعات متداخلة الى حد كبير بحيث تتطلب معالجة متكاملة مترابطة لحلها . وفي هذه المرحلة لا ينبغي أن يتصور أحد أنه من المفيد أن يناقش من أجل فصل ما يقلق الشمال عما يقلق الجنوب .

ان الازمة في الاقتصاد الدولي والمخاوف الجماعية قد انعكست في القلق الذى أعربت عنه جميع البلدان فيما يتعلق بالوضع العالمى بالنسبة لموازن المدفوعات ، بما في ذلك البلدان التي يوجد لديها فوائض . ان اهتمام هذه الجمعية ، رغم ذلك ، يجب أن يتجاوز مجرد المؤشرات الحسابية . علينا أن ندرك آثار هذه المؤشرات على نوعية الحياة لهؤلاء الذين نتشرف بتمثيلهم .

ان النتيجة الصافية للركود الاقتصادى العالمى عليهم هي البطالة المتزايدة الناجمة عن الضعف المستمر في الطلب العالمى على السلع والخدمات . ان المستويات المرتفعة للبطالة تهدد الآن النظام الاجتماعى والسياسى في الشمال والجنوب على السواء . وفي العالم النامى ان مستويات البطالة التي تبلغ ٣٠ في المائة ليست بالأمر غير العادى . وهناك قطاعات كبيرة من السكان الشباب لم تتح لها فرصة العمل المثر . والذين يعملون يعيشون كل يوم تحت التهديد بفقد وظائفهم بسبب التردى في أسعار السلع الأساسية ، نتيجة لافلاس وغلق



المصانع والعمليات الانتاجية الأخرى . كل هذا يحدث بسبب آثار الركود الاقصادى الذى ينتشر عن طريق شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد ناقشنا ، خلال سنوات عديدة ، الأولويات من وجهة نظر الشمال والجنوب والتوفيق بينها وبين ما نعتبره تطلعات عادلة . ولكني أقر بأن علينا الآن أن نواجه الأولويات العالمية . ويجب أن نستجمع قدراتنا الفعلية وسلطتنا السياسية لوقف الركود الاقصادى العالمى ، وبالمثل علينا خلق نمو و تنمية على المستوى الدولى . وهذا يحدونا جميعا - أغنياً وفقراء - أن نعتزف بالحقيقة الأساسية للثمانينات وهي قوة التكافل العالمى .

ومنذ سنوات قليلة مضت كان مفهوم التكافل أساسا لمناقشات هامة ولكنها مليئة بالألغاز البلاغية . ولكن التكافل اليوم حقيقة لا يمكن تجنبها .

ان دورة المفاوضات الدولية الشاملة المقترحة التي كانت رهن الدراسة خلال السنوات الثلاث الماضية يجب أن ينظر اليها الآن كأفضل وسيلة لايجاد التغييرات المطلوبة من أجل وضع نظام اقتصادي من شأنه الوفاء بتطلعاتنا في الوقت الحالي . وتأمل جامايكا ان روح الواقعية التي اظهرتها البلدان النامية حول هذا الموضوع سوف يقابلها الشمال بنفس الروح من أجل تسهيل البدء في المفاوضات الدولية الشاملة في اوائل عام ١٩٨٣ . ان انشاء الاطار الضروري يجب أن يستكمل خلال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان التزاماتنا تجاه بعضنا البعض تنبع من التكافل . وببساطة لا يستطيع أحدنا أن يعيش دون الآخر . ان الاعتراف بهذه الحقيقة يجب ان يقوِّب بصفة مستمرة تصرفاتنا حتى نأتي بعالم سالم وعادل ويتمتع بالرفاهية . هذا هو هدف جامايكا .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني وأعضاء

وفدي نعتبر الفرصة المتاحة لنا للمشاركة في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة شرفاً وامتيازاً . ونعرب للممثلين عن أحر تحيات بنغلاديش ، حكومة وشعباً .

وبالنيابة عن وفد بنغلاديش وباسمي الشخصي أتقدم الى السفير ايمري هولاي بالتهنئة لانتخابه بالاجماع رئيساً لهذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن على ثقة بأن صفاته القيادية وخبرته الطويلة سوف يكون لها القيمة الكبيرة في انجاز مهام هذه الجمعية . ونؤكد على كامل تعاوننا ودعمنا له للوفاء بمسؤولياته الكبيرة اثناء الأيام المقبلة .

ويفتنم وفد بلادى هذه الفرصة للتقدم بالتهنئة الى الرئيس السابق ، السيد عصمت كنانسي من العراق على قيادته التي اتسمت بالحزم والحيوية ليس فقط خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة بل أيضاً اثناء الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والدورة الاستثنائية الطارئة الخاصة بمسألة فلسطين . فسعة صدره وحكمته كانتا موضع تقديرنا الكبير .

ويرغب وفد بلادى كذلك أن يتقدم بالتحية للأمين العام الجديد السيد خافيير بيريز دي كويبار الذي تمكن في خلال الفترة الوجيزة التي تولى فيها مهام مسؤولياته الصعبة ان يحظ بشقتنا لتفانيه ونزاهته . ان حكومة بنغلاديش تتقدم اليه بالتهنئة على الجهود التي لا تعرف الكلل

وسعيه المتواصل لتعزيز اهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . ونؤكد له كامل دعمنا لجميع جهوده الرامية الى تحقيق هذا الهدف .

ان بنغلاديش تعبر عن خالص عزائها لوفاة صاحب الجلالة الملك خالد ، ملك المملكة العربية السعودية . لقد فقد العالم كله شخصية مرموقة كرسَتْ حياتها لقضية السلم والعدالة . وبنغلاديش منذ استقلالها كدولة ذات سيادة بذلت الجهود المستمرة للعمل من أجل المصالح العليا للمجتمع الدولي . ان سياسة بنغلاديش الخارجية تركز على التمسك الكامل بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . ونرى في هذه المنظمة العالمية اداة فريدة للنهوض بالسلم والتنمية العالميين اللذين يرتكزان على العدالة والانصاف . واننا نقدر تقديرا كبيرا الصراحة التي وجه بها الأمين العام في تقريره انظارنا الى أوجه القصور في هذه المنظمة . ونحن في بنغلاديش سوف ندعم الأمين العام في كل جهوده التي تستهدف أن تجعل من الأمم المتحدة منظمة فعالة قادرة على الحفاظ على السلم والأمن العالميين . ولقد اختارت بنغلاديش عدم الانحياز كحجز الزاوية لسياستها الخارجية . واننا نلتزم بالعمل الدؤوب مع بقية الأمم المحبة للسلم في العالم لتوفير جو من السلم تتمكن فيه الشعوب من تعبئة جميع مواردها لمحاربة الفقر والجوع والمرض والامية ، بحيث تتمكن من تحقيق الحرية الاقتصادية ودون التضحية بالحرية السياسية .

ومثلما كان في الدورات السابقة ، أمامنا هذا العام أيضا جدول أعمال مثقل ، ونحن على ادراك تام لعدد من الموضوعات الحيوية المطروحة أمامنا . واننا نلاحظ ان هناك تدهورا تدريجيا في الوضع الدولي . فهناك الانتشار الواسع لاستعمال القوة ، والاستمرار لوجود قوات احتلال اجنبية والارتكاب لاعمال عدوانية ، والتجاهل التام لمبدأ حق تقرير المصير ، والازدراء لقرارات اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن التابعان للأمم المتحدة .

ان الموقف السائد في الشرق الأوسط ما زال خطيرا ومتفجرا ويمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وسبب هذا الموقف يرجع الى اصرار اسرائيل على انكارها الصارخ للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، تلك الحقوق التي اعترفت بها الأمم المتحدة . وان المحرقة الاسرائيلية الأخيرة في لبنان جعلت الحالة في الشرق الاوسط متفجرة أكثر من أي وقت مضى . ونحن في بنغلاديش ،

وشعوب كل الدول المحبة للسلام ، نهلنا ازاء العمل المروع الذي تجلى في المذبحة اللانسانية التي راح ضحيتها عدد كبير من الابرياء العزل من الفلسطينيين رجالا ونساء واطفالا في مخيماتهم في بيروت الغربية . وترى حكومة بنغلاديش ان قضية فلسطين تمثل لب مشكلة الشرق الأوسط . فلا يمكن اقرار أى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط ما لم يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير واقامة دولته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الوحيد والشرعي ، باعتبار القدس عاصمة لها . وعلاوة على ذلك ، فان مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة يفرض على اسرائيل واجب الانسحاب الكامل من كل الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف . ان التوصل الى أى حل لا يعترف بهذه الحقوق وهذه الحقائق سيثير تهديدا مستمرا للأمن والاستقرار في المنطقة .

اننا نعبر عن أسفنا العميق ازاء استمرار النزاع المسلح العقيم بين ايران والعراق . ان بنغلاديش باعتبارها عضوا في اللجنة الاسلامية للسلام ، قد بذلت جهودا مخلصه لحل هذا النزاع سلميا . انها للأساسة كبيرة انه ، رغم جهودنا الجماعية ، لا تزال الحرب مستمرة . ونسود أن نجد نداءنا الى كل من ايران والعراق لوقف هذا النزاع المسلح فورا ، وحل خلافتهما من خلال الوسائل السلمية .

انه أيضا تشييط للهمم الى أبعد حد ، أن تبقى الازمتان في أفغانستان وكمبوتشيا بغير حل . ويتعين علينا أن نفعل كل ما يمكن لضمان انسحاب كل القوات الأجنبية من هذين البلدين ، وحيث نضمن أن يسمح لشعب كل من البلدين بتقرير مصيره دون أى تدخل خارجي .

اننا نعتقد تماما أن السلام يمكن تحقيقه في الجنوب الافريقي من خلال نقل السلطة الى شعب ناميبيا . اننا نقدر جهود الوساطة التي قامت بها الدول الغربية الخمس بهدف التوصل الى اتفاق بشأن وضع انتقالي في ناميبيا لتحقيق الاستقلال في ظل رقابة الأمم المتحدة واشرافها . ان بنغلاديش ترى أن السلم والأمن سوف يتم دعمهما من خلال انشاء مناطق سلام في مناطق مثل المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا ومنطقة البحر المتوسط ، وغيرها . ان مثل هذه المناطق يجب أن تأخذ في الاعتبار الجوانب المشتركة المتعلقة بإزالة الوجود العسكري للقوى الأجنبية ، والتهديد الذي يمثله وجودها ، والحفاظ على الأمن بين دول المنطقة . وفي هذا الاطار ، فاننا نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر في سرى لانكا في العام القادم كخطوة نحو تنفيذ اعلان المحيط الهندي كمنطقة سلام .

ان بنغلاديش تهذل أيضا جهودا بلا كلل لدعم السلم والاستقرار في منطقة جنوب آسيا ، وذلك بخلق جو من الثقة والتفاهم والتعاون على أساس الاحترام المتبادل للسيادة المتساوية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وان تأخذ بنغلاديش في الاعتبار علاقاتنا الودية في منطقتنا والتي نقيمها مع باكستان وبتان وسرى لانكا وبلديف ونيبال والهند ، فقد اقترحت اقامة محفل تعاوني اقليمي بين تلك الدول . ولقد تم احراز تقدم ملموس نحو تنفيذ هذا الاقتراح ، ولا يزال العمل التحضيري الضروري جاريا لجعل هذه العملية حتمية لا رجعة فيها .

كذلك تقرر الدعوة لعقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في العام القادم لتشكيل هذا المحفل .

اننا نعتقد أن بياننا بشأن المسائل العالمية سوف يظل ناقصا ما لم نذكر كلمات قليلة عن جهودنا الوطنية تجاه تحقيق حياة أفضل لشعبنا . ان فخامة السيد ه . م . ارشاد عندما تولى مهام منصبه كرئيس لحكومة بنغلاديش ، أعلن بوضوح أهداف حكومته وهي : أولا ، الحصول على أقصى قدر من المكاسب لتسعين مليوناً من البشر يمثلون شعب بنغلاديش . وثانياً ، تأمين أقصى قدر من المشاركة لشعب هذا البلد من خلال المؤسسات السياسية القائمة . وثالثاً ، توفير ادارة بسيطة متوازنة قادرة على تلبية احتياجات هذا الشعب . ولتحقيق تلك الأهداف ، حددت حكومة بنغلاديش خطة أولويات هي : الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة ، وتحديد النسل ، وتشجيع القطاع الخاص ، والتعليم الابتدائي المعمم ، وبرنامج مكثف ومتكامل للتنمية الريفية يتضمن الصحة والرخاء الاجتماعي . هذه الأولويات بالإضافة الى اللامركزية في الادارة التي دعت اليها الحكومة بهدف احياء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ستؤدي الى تأسيس بنغلاديش جديدة . اننا على ثقة من أن تلك الجهود التي نبذلها على المستوى الوطني ، سوف تحظى بكل التأييد القلبي من قبل المجتمع الدولي .

اننا في بنغلاديش نشعر بقلق عميق لأن الوضع الدولي قد تدهور بدرجة كبيرة أدت الى اليأس والتشاؤم . ان الاقتصاد العالمي يمر من خلال ازمة خطيرة جدا تهدد كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ان الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد انتهت بفشل ذريع ، بينما يستمر الانفاق على التسلح في التصاعد . ان مناطق الازمات في كل العالم ستتمدد أيضاً في الازدياد . لذلك فان مهمتنا الأكثر أهمية ينبغي أن تكون حل هذه المشكلات بأسلوب مشترك وجماعي . ان تطور المجتمع الدولي قد أوضح أكثر من أي وقت مضى أن معظم المشاكل التي نواجهها اليوم مترابطة وذات طابع عالمي . ولذلك ، فلا يمكن أن تكون هناك حلول جزئية . ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم طالما استمرت الفوارق الاقتصادية والظلم . ان السلام لا معنى له ما لم يكن مصحوباً بالتنمية . وللتوصل الى عالم أفضل ، فان الانسانية يجب أن يتوفر لها الاثنان ، وبينما نتطلع الى تحقيق السلام ، فان جهودنا للتنمية ينبغي ألا تتباطأ . ان بنغلاديش تؤمن بقوة بأن الحق في التنمية حق انساني ، وأن الفرصة المتساوية للتنمية تعتبر امتيازاً

للدول وللأفراد داخلها . ان الفوارق الحالية في النظام الاقتصادي العالمي ، المصحوبة بسباق تسلح متعاضم ، هي أساس مشاكل العالم وتمثل أكبر عقبة في سبيل التمتع بالحق في التنمية والحق في السلام . وكما قال سعادة ه . م . ارشاد رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء في بنغلاديش من هذا المنبر خلال الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، فان هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الانسانية في تقدمها المستمر وفي بقائها النهائي وهي : سباق التسلح ، والتخلف ، والاستخدام غير المشروع للقوة في حل المنازعات . ان السلام والتنمية كل لا يتجزأ ، ويمكن تحقيقهما الى حد بعيد من خلال نزع سلاح فعال . ان الموارد الضخمة التي يمكن توفيرها من خلال عملية نزع للسلاح تتم على أساس حسن النوايا ، سوف تعطي دفعة قوية لجهود التنمية في البلدان النامية . وفي هذه الفترة التي نواجه فيها الصعوبات لتوفير الموارد ، فان مثل هذا التحويل للموارد يمثل أهمية بالغة . ان هذا الايضاح ليس بالجديد ، ولقد تكرر مرات عديدة في هذا المحفل وفي محافل أخرى . وللأسف ، فانه لم يترجم الى حقيقة من قبل الأطراف المعنية . ولهذا ، فاننا نناشد الجميع كغيرنا ان يكونوا جديا في هذه الفكرة ، آخذين في الاعتبار مسألة بقاء وتقادم البشرية جمعاء . ان الانفاق العسكري السنوي الذي يبلغ ٦٠٠ بليون دولار تقريبا والذي يمثل أكثر من ١ أضعاف المبالغ المخصصة الآن لمعونات التنمية ، أمر غير معقول تماما .

ان هذا التهديد لقد رضح من موارد العالم الثمينة من الواضح أيضا انه أمر غير أخلاقي .  
عندما تموت الملايين جوعا ، والعديد من الملايين غيرهم يكافحون من أجل البقاء .  
وقد انضمت بنغلاديش الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها تمثل التزاما تاما  
بنزع السلاح العام والكامل . والنظر الى فشل الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،  
لا يسعدنا الى مناقشة الدول العظمى ، والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، بتكثيف جهودها  
بهدف البدء في مفاوضات جادة حول اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية ، وكذلك معاهدة بشأن  
الأسلحة التقليدية .

وان العمل على البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي يمثل محور المفاوضات الخاصة بالحد  
من التسلح سوا ، بالأسلحة النووية أو التقليدية ينبغي أن يبدأ في جنيف في إطار لجنة نزع السلاح .  
وان فشل الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في التوصل الى وثيقة نهائية حول هذا  
البرنامج ، يجب ألا يعتبر حجة للتوصل من المسؤولية التي تقع على عاتق الدولتين العظميين  
الرئيسيتين باعتبارهما دولتين ذاتي ثقل عسكري . وبنغلاديش ، بالتزامها التام بنزع السلاح العام  
والكامل ، قد تقدمت بطلب الانضمام الى لجنة نزع السلاح ، وهي على استعداد للاسهام في جميع  
المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح التي ستتم في المستقبل في إطار لجنة نزع السلاح .

ان الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية ، تتسم بطابع عالمي . وان الترابط الكامل بين  
المواضع ، والتكافل بين الدول ، قد أوضح تماما أن التدابير المنفردة المتخذة من قبل أي دولة  
أو مجموعة دول لا يمكن أن تحل التناقضات ، وأن تتغلب على الصعوبات التي تظهر نتيجة للخلل  
العميق في التوازن الهيكلي . ومن ناحية أخرى ، فاننا نوافق على الرأي القائل ، بأن تدهور  
الوضع الاقتصادي الدولي يرجع الى حد ما الى سياسات تنتهج في بعض الدول التي لها ثقل كبير  
في الاقتصاد العالمي . بالنظر الى أنها تحاول حل مشاكلها على أساس وطني ، وان الجهود  
الشاملة والمكثفة التي تبذلها كافة الدول من شأنها وحدها أن تسمح بالتغلب على الأزمة الحالية ،  
ولهذا ، فاننا نعتقد أن التحسن الدائم في العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكن انجازه الا عن  
طريق قيام حوار عالمي ، أي تعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، يتسم بطابع الاخلاص  
والعزم والتعاون الخلاق . ولسنا في حاجة الى أن نؤكد من جديد بأنه لا بد لكافة الدول من



المشاركة في سبيل اصلاح اقتصاديات العالم ، وانه يجب عليها ، بنا\* على ذلك ، أن تركز نفسها لبذل الجهود من أجل تحسين هذا الوضع وذلك من خلال برنامج اصلاح عالمي واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة . وتعتقد بنغلاديش ، بأن النظام الاقتصادي الحالي غير المنصف يتطلب اصلاحات هيكلية لا يمكن التوصل اليها الا عن طريق معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية ، باشتراك جميع الدول في حلقة من المفاوضات العالمية الشاملة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان بنغلاديش ، قد شاركت بفعالية ، بهذا الصدد ، في كافة المبادرات والجهود التي تهدف الى البدء بالمفاوضات العالمية الشاملة ، كما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٨ / ٣٤ . وسوف تواصل بنغلاديش تقديم اسهامها المتواضع في تلك الجهود بقدر استطاعتها ، واعتبارها رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين .

وقبل أن أنهى بياني ، واسم وفد بنغلاديش ، اتمنى لكم ياسيادة الرئيس ، وأؤكد لكم ، ومن خلال جميع السادة ممثلي الدول الأعضاء ، في الجمعية العامة ، أن بنغلاديش سوف تقوم بدور بنا\* وفعال في سبيل ايجاد حلول عادلة ومنصفة للمشاكل التي نواجهها اليوم . واننا نؤمن بحزم انه بالرغم من أوجه القهر في الماضي ، فان منظومة الأمم المتحدة تبقى هي المنظمة الوحيدة التي بمقدورها أن تصل بعالمنا هذا الى السلام ، والتقدم ، والرفاه . ومن أجل تحقيق هدفنا المشترك ، فان على جميع الدول الأعضاء فيها ، كبيرها وصغيرها ، أن تتحد بحيث تجعل من هذا الجهاز ، جهازا اكثر فاعلية روحا وعلا .

السيد مولا بو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تعدد المشاكل التي

تعالجها الامم المتحدة تعكس بكل وضوح الطابع العالمي لهذه المنظمة . ومع ذلك ، وفي بحر الأعوام السبعة والثلاثين من وجود هذه المنظمة ، فقد ألقى العديد من الأضواء على الكثير من تلك المشاكل . وفي هذا المحفل ، تم تحقيق آمال كبيرة ، وتم تفادي اليأس واليأس ، كما انه تم تنشئة أجيال جديدة من البشر - أجيال تعترف بقيمة العلاقات الدبلوماسية في مكافحة التدهور والتوردي على اثر الحروب .

وانه من البديهي ، بنا\* على ذلك ، التنويه بأن التدهور الحالي للمناخ الدولي على الصعيد السياسي ، والتميز بعدم التوازن الاقتصادي الحاد ، وعدم الاستقرار السياسي ، هي

أمثلة بسيطة لعدد من المحن التي يمكن لهذه المنظمة أن تحتويها . وانني على ثقة بأن وحدة أهدافنا ، وعزيمتنا الصلبة ، والتروى في الأحكام ستساعدنا في النهوض بأعمالنا المتقل .

وان أهني الرئيس على انتخابه لقيادة أعمال هذه الدورة ، أود أن أؤكد له ، ولكافة أعضاء المكتب تعاون وفد بلادي ودعمه القوي . ونحن على يقين ، بأنه كرجل دولة مرموق في جمهورية هنغاريا الشعبية ، سيتمكن من توجيه مداواتنا نحو نهاية ناجحة .

واسمحوا لي أن أهني رئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، السيد كنانسي ، الذي أدى واجباته بصورة مشرفة .

بما أن هذه الدورة هي الدورة العادية الأولى للجمعية العامة التي تعقد في عهد الأمين العام الجديد ، فانه يسعدني أن أهنيء السيد خافيير بيريز دي كويبار لا رتقاه هذا المنصب الرفيع ، منصب راعي القانون والنظام الدوليين ، ومرشد قادة العالم . لقد وضعنا بين يديه مستقبل الأمم المتحدة للسنوات الخمس المقبلة . ونحن على ثقة من كونه خير من يعبر عن اهتمامات وتطلعات العالم النامي ، لكونه ابنا من أبناء العالم الثالث .

كما انه من الملائم في هذه المرحلة ، أن نشكر بكل حرارة سلفه سعادة السيد كورت فالدهايم الذي وجه عمل هذه المنظمة في ظروف صعبة للغاية ، في بحر السنوات العشر الماضية . ان نجاح الأمم المتحدة في تلك السنوات العشر يتجلى بوضوح في زيادة عدد البلدان الأعضاء في هذه المنظمة وفي التخفيف من معاناة لاجئي جنوب شرقي آسيا ، وكذلك في الأولوية التي أعطتها الأمم المتحدة لمشاكل دولية مختلفة . وللأسف ، كان هناك بعض النكسات في سير أعمال هذه المنظمة كما هو واضح في حالة ناميبيا .

ان أحد الأهداف الأساسية لمؤسسي هذه المنظمة يدنو من التحقيق ، وأخص هنا بالذكر جدول أعمال تصفية الاستعمار . وفي حين حصلت بلدان عديدة على استقلالها في السنوات التي انقضت منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة مازلتنا نتطلع الى رؤية ناميبيا تحصل على استقلالها . ان ناميبيا هي المحك لدور الأمم المتحدة باعتبارها حكما دوليا ، فاذا فشلت في هذا الدور ستظل النظرة اليها ، في كل مكان ، تتصف بالتشكك ، باعتبارها منظمة عديمة الفائدة والقدرة على العمل . وعندما يبرز فجر الاستقلال أخيرا على ناميبيا سينتهي فصل محزن من تاريخ نضال هذا الشعب للخلاص من السيطرة الأجنبية . ولقد شهد العالم أسفر تحد للراى العام العالمي ، باتخاذ جنوب افريقيا الذريعة لتلو الأخرى لتأخير تحقيق استقلال ناميبيا .

ويسعدنا انه تم تحقيق تقدم في هذا المجال في الأشهر الماضية ، ولكننا نرى انه من المزعج للغاية أن يربط انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية . ان لا يمكن لأحد أن يشكك في حق أية دولة ذات سيادة في تقرير شؤونها الداخلية بما في ذلك حقها السيادي في طلب المعونة التقنية والعسكرية من أى بلد صديق . ان وجود خبراء عسكريين كوبيين في أنغولا عامل خارجي لا ينبغي أن يؤخر استقلال ناميبيا . ومهبط يكن من أمره

فان موقفنا لم يتغير و هو أن جنوب افريقيا تعمل على تأخير استقلال ناميبيا حتى تجد حكومة مستعدة لتقبل ما تطلبه عليها من تعليمات . و احدى مناوراتها في تأخير هذا الاستقلال تكمن في وضع شروط لا نسحابها كذلك التي وضعتها في الربط بين انسحابها و انسحاب القوات الكهية من أنغولا . وهذا شرط غير ضروري ولا مبرر له و يعتبر انتهاكا لسيادة أنغولا نفسها .

ان العراقيل العديدة التي وضعت في طريق ايجاد تسوية سلمية لسألة ناميبيا قد أخرت حل هذه المشكلة . ولا بد أن أعرب امام هذا المحفل عن التخوف الحقيقي لحكومة بلادي من انه اذا تركت هذه القضية دون حل عاجل و فاننا سنواجه ما كنا نحاول تفاديه في بحر الخمس سنوات الماضية و ألا وهو تحول الجنوب الافريقي الى بؤرة توتر دائمة وساحة جديدة للنزاع بين الشرق والغرب .

وقد ترأس سعادة السيد عصمت كئاني ، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، الدورة الاستثنائية الثانية لهذه الجمعية الخاصة بنزع السلاح ، التي عقدت في شهرى حزيران / يونيه وتموز / يوليه الماضيين . ان تلك العبادرة الدولية الثانية لا عطاء مسألة نزع السلاح مكانة خاصة وسط قائمة الشرور الكثيرة التي تعاني منها البشرية ، تعكس بوضوح شكل الخوف من عملية ابادة عالمية قد يسببها تكديس الأسلحة بشكل لم يسبق له مثيل . ولذلك لا بد لنا من أن نعبر بكل صراحة عن خيبة أملنا لعدم توصل تلك الدورة الى تحقيق أى نتائج ايجابية .

ان الوضع السياسي الدولي ما زال متوترا ، فقد طادت ظواهر التنافس القديمة الى الظهور وخبث الآمال في تحقيق السلم والاستقرار ، بينما زاد احتمال اندلاع الحروب . وفي هذا العقد عقد الثمانينات ، نحن أمام حالة خطيرة ، ان أن توق الانسان الى السلم أصبح يحل محله توق الى الحرب . والنظام الدولي ، على الصعيدين السياسي والاقتصادى ، ما زال يعاني من مظاهر التدهور والانهار الوشيك .

وما يزيد الأمر سوءاً أن هذا يحدث في وقت نشهد فيه عودة التنافس بين الدول العظمى ، وظهور اتجاه خطير الى اعتبار القوة الحكم النهائي في العلاقات الدولية . وينبغي وضع حد لهذا الاسلوب الخطير في تسيير السياسة الخارجية ، قبل فوات الآوان . وستواصل ليسوتو المساهمة في كل الجهود الرامية الى تحقيق توافق في الآراء على الصعيد الدولي حول القضايا الحيوية المتعلقة

بالأمن والسلم الدوليين ، ومنزع السلاح ، وبالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وذلك وفقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان ليسوتو باعتبارها عضو من أعضاء حركة عدم الانحياز ، تعلق أهمية كبيرة على الاحترام الدولي لاستقلال الدول ، وسيادتها وسلامتها الإقليمية . ولذلك فاننا نشعر بانزطاج بالغ لسي رؤية استعداد الدول المتزايد لاستخدام القوة في حماية صالحها المزعومة ، أو في تأكيد ادعائها الإقليمية ، دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى ، وخصوصاً الدول الضعيفة منها وغير القادرة على الدفاع عن نفسها .

ولا يسعني التعليق على الوضع السياسي الدولي الراهن دون أن أشير إلى الأحداث الأخيرة في لبنان ، وخصوصاً المآسي الإنسانية التي شهدتها تلك الأرض التي مزقتها الحروب . فقد شهدنا في البدء حصاراً شرساً لمنطقة بيروت الغربية من قبل القوات الاسرائيلية . ولم يمض الا القليل على رفع ذلك الحصار حتى تابعت المآسي على الشعب اللبناني واللاجئين الفلسطينيين . لقد شعر العالم بصدمة ، وأحس باشمزاز ، لدى علمه بالقتل الفاد للرييس المنتخب بشير الجميل . وما هي الا أيام قليلة حتى شهدنا مأساة إنسانية أعظم ، وشهدنا مروءة ، ألا وهو مجزرة الفلسطينيين المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا .

ان هذه الأحداث المؤسفة أدت بشكل لا رجعة فيه ، إلى وضع المسألة الفلسطينية في محور سياسات الشرق الأوسط . وركزت كل الاهتمام على جهود السلام . ولا يمكن لمسألة حقوق الفلسطينيين وقضية تقرير مصيرهم ان تعالج كسألة سياسية يتوقف حلها على متطلبات الأمن الاسرائيلية .

وهي قضية جلبت معاناة لا توصف للشعب الفلسطيني . لقد عانى الفلسطينيون من هوان التشريد وسوء حال مخيمات اللاجئين في بلدان اجنبية . واليوم يعانون مأساة جديدة تذكر بأعق المشاعر الانسانية وتلجج ضمير البشرية وقيمها الاخلاقية . وتمثل القضية الفلسطينية في عصرنا العليل والمسالب التي تقاسي منها الدبلوماسية الدولية .

لقد كنا نقول دائما ان القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ولسنا في حاجة الى المزيد من المذابح للفلسطينيين لكي نتذكر ان مسألة تقرير مصير الفلسطينيين هي بند حاسم في جدول أعمال السلم في الشرق الأوسط . لقد آن الأوان لتتعلم اسرائيل ان امنها لا يمكن ان يتحقق من خلال تشييت الشعب الفلسطيني والحرب ولكنه يتحقق في ظل السلام . ولا يمكن ان تقبل ليسوتو انتهاك السلم في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي مثلما لا تقبل بتواطؤ وجود قوات اجنبية في كمبوتشيا وافغانستان . ونحن ندرك تماما العلاقات السياسية والعسكرية المعقدة في جنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا وصفة خاصة الصالح الاستراتيجية للدول الاجنبية في هذه المناطق الحيوية . وفي رأينا المتواضع ان مسألة السلم في هذه المناطق لا تتوقف فقط على استعداد فييت نام لسحب قواتها من كمبوتشيا أو الانسحاب السوفياتي من افغانستان ولكن المسألة متوقفة على اعتراف شامل لمتطلبات الأمن لكل دولة في هذه المناطق . وهناك نقطة رئيسية أخرى للتوتر في شبه جزيرة كوريا . اننا نجد مطالبتنا باستئناف الحوار ، دون شروط سابقة أو تدخل خارجي بين شطري كوريا لكي يتم اعادة التوحيد السلمي لتلك الاراضي المقسمة على نحو صطنع .

وأود أيضا ان أكرر الموقف المعروف لبلادى بشأن مسألة جزر فوكلاند . يجب ان يتاح لسكان هذه الجزر ان يحددوا مستقبلهم الخاص وفقا لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير مثلما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة . ان تاريخ الجنس البشري يزخر بالجهود الدولية لمنح الانسان مكانته التي يستحقها في مجتمع الأمم الحرة . وخلال العقود الثلاثة الأخيرة شهد المجتمع الدولي بصورة خاصة مجموعة من المحاولات لتصنيف الصكوك القانونية التي تستهدف حماية حقوق الانسان الاساسية وتعزيزها . ومن مفارقات الزمان ان تكون التقارير العالمية التي تشير الى انتهاكات مستمرة وسافرة لقداسة الجنس

البشرى قد وجدت ولا تزال تجد طريقها الى جدول اعمال الأمم المتحدة . ويعكس ذلك بكل وضوح تردد الانسان في مطابقة افعاله بأقواله .

وفي هذا الصدد ، نرحب مرة أخرى بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب الذي اعتمد في الدورة الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية . وما له مغزاه ان يسترعي هذا الميثاق العناية بالطابع المميز للقيم والاخلاقيات الافريقية ، كما انه ينص على الواجبات والمسؤوليات المطلقة على عاتق الافراد والمجموعات ازاى مجتمعاتهم . وقد اتخذت ليسوتو حالياً مجموعة من الخطوات لدمج احكام الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب في قوانينها المحلية . وسوف يشهد التاريخ في كينغستون بجا ما يكا فتح اتفاقية قانون البحار للتوقيع في شهر كانون الأول / ديسمبر القادم . وسوف يكون هذا التوقيع تنويجا لتسع سنوات من المباحرة في التفاوض والعزيمة التي لا تكل لمنح الدول المغلقة غير الساحلية امكانية الوصول الى البحر الذي تعدد موارده تراثا مشتركا للبشرية . ويحدونا الأمل في ان تسود النية الصادقة المجتمع الدولي عندما تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، حتى تحرز النجاح .

ومن دواعي ارتياح حكومتي ، ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد لعب دورا هاما في نقل مساعدات الدول المتقدمة النمو الى الدول النامية وأهميته في اداء هذا الدور أوضحتها آخر التقارير . كما اننا نلاحظ اهتمام البرنامج بالبلدان الأقل حظا من النمو .

ولذلك . نود ان نؤكد مرة أخرى ثقتنا في الطريقة التي تناول بها المدير العام مسائل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ونؤكد له التزامنا بالتعاون معه .

اننا ندرك ان مهمته خلال الدورة الحالية سوف تزداد صعوبة نظرا الى ان احتمالات توفير الموارد للفترة المقبلة ضئيلة الأمر الذي لا يبشر بالخير . ومع ذلك ، هناك أسباب تدعونا الى الاعتقاد بأن اللجنة الجامعة التي أنشئت مؤخرا ، والتي سوف تجتمع فيما بين السدورات سوف تأتي قريبا بمقترحات محددة للانعاش الاقتصادي في المدى القصير ، وستوفر استمرارا ومستقبل البرنامج وسلامة تمويله في المدى الطويل .

تعترف البلدان النامية بأنها مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأن المساعدات الخارجية ينبغي ان تكون استكمالا لجهودها . كما تقبل ان التحديات الاقتصادية

في المستقبل تتطلب القضاء التام على حالة التنافس غير الصحية فيما بينها . كما انها تدرك في نفس الوقت قدراتها الذاتية المحدودة ، ولهذا الاسباب فان فكرة التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية أخذت تنتشر سريعا .

لذلك نؤيد خطة عمل لاغوس التي تنصب توقعاتها في المستقبل على التكامل الاقتصادي الأفريقي بحلول عام ٢٠٠٠ . كما اننا نعتزف بأن اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد سعت لدعم الخطط والاستراتيجيات الإقليمية الفرعية لتحقيق الهدف النبيل ألا وهو التكامل الاقتصادي . ونحن نؤيد توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن اعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لافريقيا اعترافا بدور البرمجة على مستوى عدة أقطار والمراكز التنفيذية الجديدة . اننا نرحب بالتوقيع على الاتفاق التفضيلي لمنطقة التجارة لشرق افريقيا وجنوبها ، في لوساكا بزامبيا .

وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية في مداها ان تغطي مساحة تبلغ ٧٢٢ مليون كيلومتر مربع يقطنها حوالي ١٤٠ مليون نسمة . لقد صادقت ليسوتو من جانبها على هذا الاتفاق في آذار/مارس ١٩٨٢ . بعد التغلب على القيود الداخلية التي يفرضها موقعها الجغرافي . ونحن نعتبر هذا الاتفاق خطوة سليمة الى الأمام نحو اعادة هيكلة الأساس الاقتصادي لقارتنا . وكما قال السيد أديبايو أديديجي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، في اجتماع كانون الأول / ديسمبر فاننا نرى قارتنا على أنها سفينة :

” . . . حيث تناقص الغذاء وانتشر الفقر وازدادت محنة الشخص العادي . وهي

سفينة قد تفرق قريبا الا اذا تضافرت جميع الجهود وانتصرت ارادة البقاء والازدهار في نهاية المطاف ” .



ان هذه الرغبة في البقاء قد تبلورت بما فيه الكفاية في ال " بي . تي . ايه " وفي مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي . وقد مكن هذا الاصرار على البقاء من صياغة واضحة في برنامج عمل لاغوس الذي رسم الاستراتيجية الاقتصادية لافريقيا حتى عام ٢٠٠٠ .

ومع ذلك فنحن لا نشعر بالرضى . ان لم يتم التوصل الى ايجاد صيغة مقبولة عالمياً للاعتماد على الذات من خلال عملية المفاوضات العالمية الشاملة . ونحن نشعر بالقلق ازا\* استمرار تردد بعض البلدان المتقدمة . ونحث على التوصل الى اتفاق للبدء في المفاوضات العالمية الشاملة في موعد اقصاه كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

وبالنسبة لبرنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة ليسوتو . فمن دواعي فخري ان أعلن أن الاستجابة الكريمة والسخية التي أبدتها المجتمع الدولي للمساعدة الاقتصادية الخاصة ليسوتو كانت شجعة للغاية ، وقد سمحت بتنفيذ جزء كبير من البرنامج ان تم تمويل بعض المشروعات بالكامل ، وتم تمويل بعضها الآخر جزئياً ، كما يتبين ذلك من الوثيقة ٨/37/126 المعروضة على هذه الدورة .

وبالنسبة عن أمة الباستو ، وعن حكومة ليسوتو ، وبالاصالة عن نفسي ، أود ان اتقدم بخالص الشكر الى جميع البلدان المانحة ، والمنظمات الحكومية والاقليمية المانحة ، وكذلك اجهزة ووكالات الأمم المتحدة ، على المساعدة التي قدمت الينا بموجب برنامج المساعدة الخاصة ليسوتو ، وأود ان أؤكد لهم جميعاً ، انه قد تم استخدام هذه المساعدة على أفضل وجه ، وهذا ما سنستمر في القيام به بالنسبة لمساهماتهم . ونحن نحث - في الوثيقة التي أشرت اليها آنفاً - المجموعة المانحة على ان تواصل الاستجابة للنداء الوارد في تقرير الأمين العام .

ان تعقد الموقف السياسي الجغرافي ، الذي نمثل جزءاً لا يتجزأ منه ، لا يوفر لنا التوازن اللازم لبحث مشاكل ليسوتو السياسية والاقتصادية الاجتماعية دون الاشارة الى الظروف التي تسود في جنوب افريقيا . ولعل هذه الجمعية تلاحظ ان الاستقرار في جنوب افريقيا قد اصبح بعيد المنال ، واصبحت احتمالات التوفيق بين الاعراق المختلفة قليلة للغاية ولم تواجه حكومة هذا البلد في أي وقت مضى ، منذ ان أصبحت نظرية الفصل العنصري اسلوباً للحياة في جنوب افريقيا ، مهاجمة عنيفة لسياساتها العنصرية بقدر ما تواجه اليوم . وفي داخل جنوب افريقيا ذاتها ، تعلن علامات المواجهة عن نفسها في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية . فبريتوريا تواجه معارضة من الطلاب ، وقادة الكنائس ، وقطاعات السكان البيض ، والمعسكر " الوطني " ذاته آخذ في الاضطراب بصورة خطيرة .

اننا في معارضتنا الشديدة والقوية للفصل العنصرى ، كما اعلنا ذلك مرارا وتكرارا فسي  
الماضي ، انما ننطلق من موقف اخلاقي ، يتمثل في ان الفصل العنصرى خطير ، ليس فقط بالنسبة  
لجنوب افريقيا ذاتها ، وانما أيضا لجيرانها القريين منها ، ولانسانية المتحضرة جمعاء . وينبغي  
علينا عدم القاء المواقف على جنوب افريقيا فيما يتعلق بالعقائد المعترض عليها في سياساتها  
الداخلية . لكننا نستجيب الى نداء اخلاقي ، لا يمكننا تجاهله ، الا على حساب تعرضنا للخطر .  
وطبنا ان نوجه باستمرار النداء الى جنوب افريقيا لتتلع عن اتباع طريق الفصل العنصرى المهلك  
الذى يؤدي الى الطريق المسدود للمجابهة العنصرية ، وهو احتمال أشع من ان نفكر فيه .

ان ليسوتولن تقف ساكنة ، بينما السرح يعد لمواجهة ستحول افريقيا الى انقاض . والنسبة  
لنا ، فان الكارثة الوشيكة التي يهدد بها الفصل العنصرى الجنوب الافريقي هي حقيقة واقعة ومرعبة  
تماما ، مثل المنظور الكئيب للمحرقة النووية التي تخيم على البشرية اليوم . وسبب موقعنا الجغرافي  
داخل حدود جنوب افريقيا ، لا يمكننا ان نفكر في احتمال زيادة العنف والتدمير في هذا البلد  
برباطة جأش . ان مسؤوليتنا هي العمل على ان تعيش امتنا في سلم وهدوء .

وحتى عندما تكون الكتابة موجودة على الجدران وواضحة لجنوب افريقيا كي تقرأها ، فانها  
تستمر في الهروب من المشكلة . ان الاعفاء الدستورى الذى اقترح اخيرا للملونين والهنود ،  
ليس سوى مهزلة سياسية ، ولعبة جوفاء فارغة من أى معنى . فالمقصود بها ان تعمل على تهدئة  
الرأى العام في الخارج ، بينما هي تبذر بذور الشقاق والصراع القبائلي في الداخل . فهي تعتمز  
ان تضع ظهرا كاذبا لتغيير سياسي ، لتضلل الرأى العام العالمى ، ولتخفف من الضغط الخارجى  
وهذا تخلق فترة التقاط انفاس لسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها ، تلك السياسات التي  
استنفدت اغراضها ولم تعد مجدية للنظام الحاكم في جنوب افريقيا . ان هذا الترتيب العنصرى  
يراوغ بل ويتجاهل تماما الحقوق والتطلعات المشروعة للسكان السود لجنوب افريقيا ، الذين يمثلون  
الغالبية الساحقة لشعب جنوب افريقيا ، وهو يسعى الى عزل الملونين والسود عن الاتجاه السائد  
للكفاح المسلح داخل جنوب افريقيا ، وذلك بتحويلهم الى حلفاء للفصل العنصرى ، دون اعطائهم  
أى مزايا من هذا الارتباط الكريه .

أخيرا ، أود ان أتقدم بالشكر الى جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، التي وقفت الى  
جانبا في أوقات محنتنا وفي أحلك الظروف التي مرت بنا ، والى كل من سارعوا بتأكيد تضامنهم معنا

في اللحظات الحالية . ان منظمة الوحدة الافريقية ، وبصفة خاصة ، من خلال صاحب السعادة كودجو كانت الأمين العام ، لاتزال الحارس الأمين على المبادئ والمقاصد التي أرشدت الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية . لقد تابع أمينها العام بلا كلل ، وبصورة مستمرة ، الموقف في ليسوتو . ويؤكد لنا هذا العمل ان محنتنا في الجنوب الافريقي موضع قلق عظيم لمجتمع الأمم الحرة . ولقد شجعنا هذا الوعي والادراك على ان نتطلع بعزم الى مستقبل يتخلص فيه الجنوب الافريقي من العنصرية والتمييز العنصري . وتتعهد ليسوتو بصورة قاطعة بأن تسهم في العمل على تحويل الجنوب الافريقي الى منطقة سلم ، ورخاء ، وهدوء ، واحترام لسيادة وسلامة أراضي جميع دول المنطقة .

ونحن نتوجه بالنداء الى جنوب افريقيا حتى تتقدم بتعهد حقيقي مماثل .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : لقد استمعنا توا الى المتحدث

الأخير لبعده ظهر اليوم . وقد طلب العديد من الممثلين ان يلقوا ببيانات ممارسة لحق الرد . فاسمحوا لي ان اذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ ، فان البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد لا تتجاوز عشر دقائق ، ويجب ان يلقي بها الممثلون من اماكنهم .

السيد جونستون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

انني لا أتكلم اليوم للقيام بالرد ، ولكن للتديد بالاكاذيب التي وردت في كلمتي ليبييا وفييت نام اللتين أدلي بهما بالأمس في المناقشة العامة . ان هذه الاتهامات الحادة التي لا أساس لها للهجوم على الولايات المتحدة ليست جديدة . انها بضاعة مستهلكة وألفاظ بلاغية جوفاء تستخدم منها نظم استبدادية عندما تقع في حبال أكاذيبها وتعجز عن التفرقة بين الحق والحملات الدعائية .

لقد رد وفد بلادى خلال المناقشة العامة التي جرت في العام الماضي لدحض نفس الاتهامات التي وجهتها الينا ليبييا . انهم لم يقدوا مستنداتهم أو أية أدلة على ما يقولون . ان ممارساتهم هذه هي مثال واضح على استعمال الدعاية في قلب الحقائق ، وذلك الأسلوب التقليدي للدعاية الذي تقوم به الدول الاستبدادية لتوجيه التهم الى الآخرين عن جرائم تقوم بها هي نفسها . ونحن لا نرغب القيام بالرد مرة أخرى لدحض هذه الاتهامات . وفيما يتعلق ببيان السيد ممثل فييت نام ، فليس هناك رد أبلغ من أن اقتبس من مقالة نشرت في العدد الحالي لمجلة " نيويورك ريفيو أوف بوكس " بقلم السيد ترونغ توتانغ وهو واحد من مئات الآلاف من اللاجئين الذين لجأوا للبحر ، لمغادرة فييت نام . ان ماضيه السياسي الخاص يعطي قيمة خاصة لملاحظاته ، حيث أنه كان من بين مؤسسي جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية ووزير العدل في حكومة الفيتكونغ الثورية المؤقتة . وفي ١٩٧٦ عرضت عليه وظيفة وزارية في الحكومة الشيوعية الفيتنامية . وسأحاول أن اقتبس مباشرة مما قال في هذا البيان . انها كلماته وليست كلماتي . لقد أدرك ترونغ توتانغ أنه بعد الحرب ، " ان فاشستية متعننة قد تولت السلطة في كافة البلاد وهي فاشستية يهيدها ثالث جيش من حيث القوة في العالم رغم أن فييت نام تعد من بين أفقر دوله في العالم " .

لقد أرسل مئات الألوف الى معسكرات اعادة التعليم ، وكما يقول بالحرف الواحد ، فان الملايين من المواطنين العاديين أجبروا على مغادرة ديارهم ليستوطنوا فيما يسمى بمناطق اقتصادية جديدة . ولقد تساءل :

" فأين في كل هذا شعور عامة المواطنين ؟ ان الأعضاء السابقين في المقاومة والمتعاطفين معهم ، والذين أيدوا فييت كونغ مفعمون الان بالمرارة . ويقسم هؤلاء السذج علنا ، انه لو اتاحت لهم فرصة أخرى لاختلف اختيارهم اختلافا شديدا . . .

" ان الطبيعة الجذرية والخفية لتولي الشمال السلطة أدت الى نزوح كل عنصر معتدل ومحيد تقريبا . وببساطة ، لم يكن هناك أي شيء يحول دون تنفيذ أشد المخططات الشيوعية تخريبا وجشعا . فقد تصارع كبار موظفي الشمال في بعض الأحيان بأسنة السلاح على أفضل الوظائف ، وأكثر المنازل راحة ، وأكثر المراكز مجلبة للكسب . وعلى مدى البلاد ، قاوم الشعب سلبيا عملية اضعاف الطابع الشيوعي على كل شيء . ويحاول الحزب ، فيما يخصه ، أن يعزى الفشل الاقتصادي الى الكوارث الطبيعية وخراب الحرب ، ولكن في الواقع ، فان الأسباب الكامنة هي أسباب اجتماعية ونفسية . فمن جهة ينتشر التدمير الشعبي ، ومن جهة أخرى نجد أوجه فشل النظام الشمولي . ان فييت نام الآن هي اداة للتوسع السوفياتي في جنوب شرقي آسيا " .

ويمضي ترونغ تونانغ فيقول :

" وليس بإمكان العديد من المواطنين أن يقبلوا هذه الأمور ، مثلما لم يقبلوا في الماضي أن يحتل الشمال الجنوب ويقيم نظاما شيوعيا . ولكن الحقيقة أنه لأول مرة في تاريخنا ، جازف المواطنون بحياتهم لمغادرة فييت نام ، فهناك العديد من الفيتناميين لم يحاولوا مغادرة بلادهم هروبا من الاحتلال الفرنسي أو التدخل الأمريكي . ولكن مغادرة اللاجئين لبلادهم تتم تعبيرا عن مناهضتهم لاحتلال كمبوتشيا ولاوس . ولأول مرة منذ ١٩٤٥ حيث قتلت المجاعة مليونين من المواطنين ، فان فييت نام تجابه عجزا غذائيا خطيرا ، وذلك لأن القادة المتعصبين قد أطاحوا بمصالح شعبهم من أجل الوفاء بالتزامات ( ما يسمى ) بالدولية " .

وعند مناقشة التزاماته السابقة فان ترونغ تونانغ يقول :

" لقد وقعت في خطأ مأسوي مثل العديد من المفكرين الغربيين ، فلقد اعتقدت أن شيوعيين الشمال الذين قد موا تضحيات بطولية في نضالهم من أجل الحصول على الاستقلال ، لا يمكنهم أن يختاروا أن يكونوا تابعين لدولة عظمية وقد اشتركت مع أحرار آخرين في تعليل النفس بالفكرة الشاعرية القائلة بأن الذين ناضلوا أو قاوموا بعناد الظلم ، لن يتحولوا هم ذاتهم الى ظالمين . غير أن الحقيقة لم تنطو على أية شاعرية فان شيوعيين فيبث نام الشمالية قد أصبحوا بدورهم استعماريين يتدخلون في شؤون الغير ، وبناءة لواحدة من أعنى وأصلب الأنظمة في العالم وفي نفس الوقت عملاء يعتمدون على السوفيات .

" لقد كانت الفرصة الذهبية للتحكم في طاقة ال ٥٥ مليون مواطن لاعادة بناء بلادهم متاحة في نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، عند ما وضع حد للتدخل الأجنبي ، وكانت تلك هي اللحظة لاعادة النظر في مسألة بناء الهياكل الوطنية ، واقامة حكومة وطنية تواصل سياسة خارجية تعتمد على عدم الانحياز . وكانت تلك هي الفرصة المواتية لاعادة روح الأخوة وتركيز الانتباه على الوحدة الوطنية . ومع ذلك فلقد فكر الشيوعيون في أشياء أخرى بدلا من التوحيد . لقد كانت لحظة الانتصار العسكري هي لحظة بداية التخلص من جبهة التحرير الوطنية " .

وبعد أن اعترف بمسئوليته الخاصة عن " الكارثة التي وقعت فيها بلاده " فان ترونغ توتانغ يخلص الى القول :

" . . . ان التزامي ازايا مواطني بلادى أكبر اليوم ، لأن الاضطهاد الذي قاسينا منه لم يكن له مثيل في تاريخ فييت نام " .

واليوم فان الفيتناميين وأبناء الهند الصينية عامة

" . . . يكافحون ضد أقسى أنواع الامبرياليات في عصرنا ، وهي الامبريالية السوفياتية وليست هناك أية حركة مناهضة للحرب في موسكو . . . وما من نظام سابق في بلد جرّ مثل هذا البؤس على العدد الكبير من الناس . وهذا درس تعلمناه أنا ومواطني بلادى من مشاهدة مصير مواطنينا ، ومن خلال ما عانيناه في حياتنا . وهذا درس ينبغي أن يهتز له ضمير العالم " .

عند ما يتحرك شخص مثل ترونغ تو تاخ لا صار مثل هذا البيان المدين للنظام الشيوعي في فييت نام ، فانه لا فائدة من اضافة أية تعليقات أخرى .

السيد بالما فالديراما (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أراد وزير خارجية اكوادور في كلمته بعد ظهر أمس أن يشير الى وجود " مشكلة اقليمية خطيرة " بين اكوادور وبيرو ( A/37/PV.20 ، ص ٦٧ ) .

ويود وفد بلادى أن يكرر القول بأن بروتوكول ريو دي جانيرو للسلم والصدقة بين بلدينا قد وضع حدا لكافة الخلافات المتعلقة بالحدود وذلك برسم حدود نهائية بيننا . وهذه المعاهدة الدولية وقع عليها وزيرا خارجية البلدين ، وقد وافق عليها البرلمانان ، وتم تبادل وثائق التصديق عليها بحضور رئيس البرازيل ، واحترام تنفيذ هذه المعاهدة قد ضمنته أربع دول . ان اكوادور لم تقدم تأييدها لهذه المعاهدة فحسب ، بل لقد احترمتها لعدد من السنوات في العديد من أعمال الاعتراف والتنفيذ مما أدى الى رسم ٩٦ في المائة من حدودنا على مساحة ١٥٩٧ كيلومتر ولم يتبق سوى ٧٨ كيلومترا في منطقة جبال الكوندور .

وكانت هناك وثائق تكميلية لهذا البروتوكول ، منها الحكم الذي قضى به الحكم البرازيلي دياس دي اغويار ، الذي قبلته اكوادور واعترفت به رسمياً ، والذي ورد فيه أن الحدود في هذا القطاع يجب أن تكون هي الحدود المباشرة التي يمكن التعرف منها بسهولة على الخط الطبيعي ، وهو كوندور رينج . ولهذا مهما قال وزير خارجية اكوادور ، فليس هناك ما يمكن أن يضعف أو يحد من الأسس الصلبة لحقوق السيادة الإقليمية لبيرو .

ان المشكلة هي في تنفيذ المعاهدات الدولية بأمانة ، التي تعتبر المعايير الأساسية للنظام القانوني الدولي والتي تقوم عليها هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية وتضمن التعايش السلمي والمتحضر ، ولهذا ، فانه من المدعش أن تسعى اكوادور إلى التقليل من شأن الاجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية ، وتثير الشك أو عدم الرضا حول تنفيذها كما وردت بالتحديد في المادة ٧ .

ولهذا ، نرفض مرة أخرى أية محاولة من جانب وفد اكوادور لتقديم تحفظات تتعلق بالاجراءات التي تتخذها حكومة بيرو لممارسة حقها الكامل في السيادة على أراضيها الوطنية . ان بلدي لا يسأل عما تفعله الدول المستقلة في أراضيها ، كما أننا لا نقبل ولن نقبل من الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء بالنسبة لأراضيها .

وأخيراً ، تعيد بيرو تأكيد عزمها على الاحتفاظ ، في إطار نظامها القانوني ، بأفضل وأعظم العلاقات البناءة مع اكوادور .

السيد مجتهدى (ايران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالأمس ، قام وزير خارجية العراق ، خلال بيانه ، بمحاولة لاثبات أن حكومته كانت خلال السنوات الأخيرة ، بطلة حركة عدم الانحياز ، وذلك بإبدائها الرغبة في التضحية بمصالحها من أجل الحفاظ على تلك الحركة . ومن المؤسف ، ومن حسن الطالع في نفس الوقت ، أن يحاول وزير خارجية العراق تغيير وتزييف الحقائق التاريخية أمام الجمعية ، التي ينتمي اليها كل أعضاء حركة عدم الانحياز ، الذين تابعوا عن كثب احداث الشهر الأخير . هذا مما يؤسف له ، لأن وزير خارجية العراق يستهين بذكاء ممثلي بلدان عدم الانحياز . وهذا ، من ناحية أخرى ، ومن حسن الطالع أنه أثبت ، مرة أخرى ، أمام محفل دولي الطابع الحقيقي



لنظامه الذى قام بحملات للتزييف والتضليل منذ بداية الحرب التي فرضت على جمهورية ايران الاسلامية .

ومن المعروف جيدا لأعضاء حركة عدم الانحياز أن العراق قد أصدر دون جدوى على عقد اجتماع بلدان عدم الانحياز ، على أى مستوى ، حتى آخر دقيقة ، في محاولة يائسة لإضفاء بعض المصدقية الدولية على نظامه الذى يحتضر . وقد حاولت ، في يأس ، أن تظهر أن الحالة السياسية الداخلية تسمح بعقد مؤتمر لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز على الأقل . ومن أجل أن نتفادى مزيدا من المناقشات ، نود أن نشير الى رسالة الرئيس فيدل كاسترو ، رئيس الحركة ، التي وجهها الى رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز والمؤرخة في ٢ آب / اغسطس ١٩٨٢ ، حيث أشار - وأقتبس من الترجمة غير الرسمية لهذه الرسالة :

" خلال الأشهر القليلة الأخيرة ، أحاطني علما عدد متزايد من رجال

الدول الموقرين لبلد اننا بقلتهم فيما يتعلق بعدم توفر الظروف السياسية الملائمة

لعقد المؤتمر المذكور في التاريخ والمكان المحددين من قبل " .

ثم استلورد قائلا :

" ولسوء الحظ ، لم تتفهم حكومة العراق وجهات النظر هذه وهي تصر

على عقد المؤتمر في الحالة الراهنة " .

ومن الجدير بنا أن نلاحظ أن معارضتنا لعقد المؤتمر انما تستند الى موقف مبدئي ،

وهو مبدأ عدم العدوان . لقد شعرنا بقوة - وأعلنا هذا الشعور في اجتماعاتنا ، وفي

مشاوراتنا ومؤتمراتنا الصحفية - أن العراق باعتبارها دولة معتدية ليست مؤهلة لاستضافة

أى اجتماع لحركة عدم الانحياز . اننا نؤمن بأن السماح لقادة العراق باستضافة هذا

الاجتماع ، سوف يفقد الحركة مصداقيتها ومكانتها . ويسرنا كثيرا أن نجد موقفا المبدئي

قد قبلته الغالبية العظمى من أعضاء الحركة ، مما أدى بها الى اتخاذ قرارات حكيمة بتغيير

مقر مؤتمر القمة السابع .

لقد اتبع وزير خارجية نظام صدام حسين البعثي نفس النهج المتبع في قلب الحقائق

بالنسبة لمسألة الحرب العراقية العداونية التي فرضت ضد جمهورية ايران الاسلامية ، لقلب

الحقائق والاستهانة بذكاء المند وبين الحاضرين في هذه الجمعية ومعرفتهم الحقيقية لمجريات الأمور . وليس هذا مدعشا ، لأن التضليل والدعاية المزيفة هما من خصائص النظام البعثي في العراق ، لأن من يكذب لا بد له أن يستمر في كذبه حتى يغطي نفسه . ان مواقفنا فيما يتعلق بالحرب المفروضة علينا واضحة للغاية وقد أعلننا عنها في العديد من المناسبات الى حد لا نجد فيه من الضروري أن نضيع وقت هذه المنظمة من أجل شرحها مرة أخرى . وان الطبيعة المزيفة للمزاعم العراقية واضحة . ولن أضيف سوى ملاحظات قليلة في هذه المرحلة .

لقد ادعى وزير خارجية العراق أن العراق

" ليست لديه أطماع في الأراضي الإيرانية ، وليس في نيته شـنـن

الحرب عليها " . ( A/37/PV.19 ، ص ٤١ )

ومن الملائم أن نذكر وزير الخارجية بأن العراق كانت لديه الرغبة منذ سنوات في ضم واحد من أكبر وأغنى اقاليم ايران ، وهو إقليم خوزستان الغني بالنفط ، الذي أسمته حكومته زورا عربستان . وهناك وثائق عديدة تثبت هذه الحقيقة ، ومنها كتاب بعنوان الأهواز ، نشره وزير تعليم النظام البعثي ، وقد غيرت فيه خريطة المنطقة من أجل ارضاء الطموحات التوسعية للحكام البعثيين . لقد دفعت القوى الامبريالية الغربية ، التي تعرف هذه الأطماع والطموحات ، والتي تحاول في يأس تدبير الثورة الاسلامية ، صدام حسين لغزو جمهورية ايران الاسلامية باذلة له الوعود بمساعدة مالية وعسكرية ، وسياسية ، سواء بطريق مباشر أو عن طريق عملائها . ويعرف الرأي العام العالمي جيدا من الذي خرق معاهدة ١٩٧٥ من جانب واحد في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، ومن الذي غزا ايران ، قاصفا عاصمتها بالقنابل في ٢٢ ايلول /سبتمبر ١٩٨٠ ومن الذي يستمر في احتلاله غير المشروع لبعض اراضينا ، حتى هذا اليوم . هذه الحقائق معروفة جيدا وحتى كبار المسؤولين العراقيين يعترفون بها في مقابلاتهم المسجلة مع مختلف المصادر .

وفيما يتعلق بادعاء العراق لقبوله ، من جانب واحد ، وتطبيقه لقرارات مجلس الأمن ، نود أن نوجه انتباه الوفود الحاضرة هنا الى خطاباتنا الموجهة الى الأمين العام والواردة في الوثائق NV/82/139 و S/15292 و S/15270 و S/15448 .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا ما استبعدنا البلاغة مما استمعنا اليه الآن من ممثل ايران ، سنصل من غير شك الى استنتاج أن ما قاله يمثل على الأقل ، عدم احترام لمختلف وزراء الخارجية الذين استمعنا اليهم طوال الأسبوعين الماضيين ولد عوتهم الجماعية لانهاء الحرب .

ولا أنوى أخذ الكثير من وقت الجمعية ، فالوقت متأخر . ولا أشعر أن ثمة حاجة الى رد مفصل الآن ، فلدينا بند اضافي في جدول الأعمال ، وسيكون الوقت متسعاً لعرض وجهات نظرنا . ومع ذلك ، فربما يكون من اللازم أن أذكر ملاحظة أو ملاحظتين .

عندما يتكلم ممثل ايران عن عدم الانحياز ، فربما يعتقد أن هذه القاعة هي مقر الاجتماع الوزاري لوزراء خارجية عدم الانحياز . ولكنها ليست كذلك . وعندما يتكلم عن المعلومات المطلقة المحرقة غير الصحيحة وعن الاحتلال غير المشروع للأراضي الايرانية بواسطة القوات العراقية ، فانني أقول ما يأتي : لقد قبلنا إنشاء لجنة لتقصي الحقائق لتحديد المعتدى . لقد قبلنا مراقبين لوقف اطلاق النار والانسحاب . فهل بإمكان ممثل ايران أن يعلن أمام الجمعية العامة الآن أن حكومته أيضا تقبل ذلك ؟

ان عضوية الأمم المتحدة لها جانبان ، حقوق ومسؤوليات . وربما تكون المسؤوليات هي الجانب الأهم في العضوية . وأخطر هذه المسؤوليات هي صنع السلام لا النطق بعبارات سبوية تؤيد سفك الدماء .

ما زال ممثل ايران يتكلم عن الحرب المفروضة وعن الأضرار التي سببتها بلادي لبيلاده ، وعن الغاء من طرف واحد لاتفاقية مزعومة خاصة بالحدود . حسنا ، لقد قبلنا التحكيم من جانب الأمم المتحدة . فهل يمكنه أن يذكر هنا الآن ، وأمام الجمعية العامة ، أن حكومته تقبل هذا ؟ وانا كانوا من المتحمسين لدعم مبادئ الميثاق والالتزامات والحقوق المترتبة على عضويتهم فسي هذه المنظمة ، فهل يستطيع ممثل ايران أن يقول الآن أنهم يتقيدون بالالتزامات التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء ؟ انه لا يستطيع ذلك ، لأنه يمثل نظاما غير كفو لمثل هذه المسؤوليات .

اننا جميعا نعرف ، والعالم كله يعرف ما يحدث داخل ايران . فعلى المستوى الداخلى ، ينتشر سؤك الدماء . فلماذا لا ينتشر كذلك على المستوى الدولي ؟ ان ممثل النظام الذى يسمح لقواته العسكرية بقتل أسرى الحرب ، لا يمكنه بالتأكيد أن يتكلم أمام الجمعية العامة عن مبادئ الميثاق وعن المصادقية ، لأن جميع الجرائم التي يمكن التفكير فيها لا ترقى الى مرتبة قتل أسرى الحرب .

أرجو من الأعضاء أن يلقوا نظرة على العدد الحالي لمجلة " تايم " وأن يصـدروا حكمهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٥